تعزيز
بيئة قانونية مواتية للأطفال في ليبيا

منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الطّفولة وحقوق الإنسان في ليبيا ما بعد 2014:
التحدّيات والاحتياجات

يوليو 2019

شكر وتقدير

تتقدم منظمة لا سلام بدون عدالة بالشكر والتقدير للفريق الذي أعد هذه الدراسة الميدانية التي أشرف علي تنسيقها الأستاذ المحامي ناصر الكيكلي بتكليف مشترك من جمعية حقوق الطفل ومنظمة لا سلام بدون عدالة.

كما تعبر منظمة لا سلام بدون عدالة على امتنانها لمنظمات المجتمع المدني الليبية التي ساهمت في ان يرى هذا العمل النور باستجابتها للاستمارة وبالمشاركة في الورشات التي أقيمت في كل من طرابلس وبنغازي لمناقشة منهجية الدراسة في مرحلة أولى ثم مناقشة المسودة الأولى وإثرائها في مرحلة ثانية.

فهرس المحتويات

المحتوى رقم الصفحة

1. تعريف بالجهات والاشخاص القائمين على الدراسة
2. آليات الاتصال بالقائمين على الدراسة
3. ليبيا واتفاقية حقوق الطفل
4. الغرض من الدراسة
5. نبذة عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل وحقوق الانسان في ليبيا
6. نطاق ومنهجية الدارسة
7. التحديات والصعوبات
8. مصادر تمويل المنظمات المدنية
9. أنشطة المنظمات الحقوقية في ليبيا
10. مدى معرفة وخبرة المنظمات في مجال تقديم تقارير حول حقوق الطفل أو الإنسان إلى لجان الأمم المتحدة
11. تعاون المنظمات المستهدفة بالدراسة مع منظمات غير حكومية دولية
12. تعاون المنظمات المستهدفة بالدراسة مع منظمات الامم المتحدة
13. الصعوبات التي تواجه المنظمات للقيام بنشاطها
14. حاجيات الجمعية كي تقوم بأنشطتها على أكمل وجه
15. التدريبات والبرامج التي تحتاجها المنظّمات لتعزيز قدراتها في مجال حماية حقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام
16. أبرز القضايا الواجب التركيز عليها في مجال حقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام
17. الاستنتاجات
18. التوصيات
19. الخاتمة
20. الملاحق
21. المراجع

فهرس الأشكال

1- الشكل رقم (1) آليات التواصل مع المنظمات لإجراء هذه الدراسة
2- الشكل رقم (2) المنظمات المشاركة في الدراسة
3- الشكل رقم (3) ارتفاع معدل تأسيس المنظمات بعد سنة 2011
4- الشكل رقم (4) انخفاض معدل تأسيس المنظمات المدنية بعد سنة 2012
5- الشكل رقم (5) توزيع نسب المنظّمات حسب مجالات نشاطها
6- الشكل رقم (6) المنظمات المستهدفة بالدارسة
7- الشكل رقم (7) مجالات عمل المنظمات الحقوقية
8- الشكل رقم (8) معرفة المنظمات بالتقارير الأممية
9- الشكل رقم (9) مدى خبرة المنظمات في مجال إعداد وتقديم التقارير
10- الشكل رقم (10) التوزيع النسبي للمنظمات الدولية غير الحكومية بحسب نوع النشاط
11- الشكل رقم (11) نسبة التعاون مع المنظمات الدولية غير حكومية
12- الشكل رقم (12) نسبة التعاون مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة
13- الشكل رقم (13) مصادر تمويل المنظمات
14- الشكل رقم (14) الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات
15- الشكل رقم (15) حاجيات المنظمات للقيام بنشاطها
16- الشكل رقم (16) التدريبات التي تحتاجها المنظمات لتعزيز قدراتها في مجال حقوق الطفل
17- الشكل رقم (17) اهم القضايا الواجب التركيز عليها من وجهة نظر المنظمات

تعريف بالجهات والأشخاص القائمين على الدراسة

منظمة لا سلام بدون عدالة (NPWJ):

تأسست منظمة **"لا سلام بدون عدالة" (NPWJ)** في عام 1994 وهي منظمة دولية غير حكومية مسجلة في إيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولها مكتب ميداني أيضًا في تركيا ، ومكتب إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تونس بالإضافة إلى مكتبها في ليبيا٠ وقد عملت لمدّة عقدين من الزّمن على قضايا حقوق الإنسان والمساءلة وجبر الضّرر في العديد من أوضاع النّزاعات المسلّحة وما بعدها، كما تعمل في مجال تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتوفير خدمات التدريب وبناء القدرات في مجال إعداد التقارير وتنفيذ التوصيات ومتابعتها لأصحاب المصلحة، بما في ذلك قادة المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان،

والمنظّمة تعمل في ليبيا منذ سنة 2011 في مجالات حقوق الإنسان والمساءلة والعدالة الانتقالية وإصلاح المنظومة القضائية وغيرها من القضايا ذات الصلة، كما قدّمت الدّعم والمشورة لعدد كبير من الوزارات والمنظّمات والمؤسسات، وأصدرت العديد من الأوراق البحثية والدّراسات والتّقارير حول ليبيا.

جمعية حقوق الطفل

وهي جمعية أهلية ليبية، مقرّها في مدينة بنغازي، تأسست سنة 2001م بدعم ومساندة من اليونيسف، للعمل على نشر اتفاقية حقوق الطفل، وتوفير بيئة ملائمة للأطفال بما ينسجم مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل٠ وجمعية حقوق الطفل هي الجهة التي تمّ تكليفها من طرف منظمة "لا سلام بدون عدالة" لإنجاز هذه الدراسة حول منظمات المجتمع المدني الليلية العاملة في مجال حقوق الطفل٠ وتهدف الدراسة إلى التعرّف على واقع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل وحقوق الإنسان عامة من حيث إمكانياتها وقدراتها الذاتية والفنية، واحتياجاتها من أجل القيام بمهامها على أكمل وجه، وكذلك معرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه عملها، ومعرفة خبراتها في مجال استخدام آليات الأمم المتحدة المختلفة في نشاطاتها الهادفة إلى حماية حقوق الطفل والإنسان بشكل عام٠ وسيساعد ذلك في تطوير برامج الدعم والتعزيز القدرات بشكل يتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية لمنظمات المجتمع المدني الليبية٠

وقد أشرف على إعداد الدراسة بتكليف من جمعية حقوق الطفل ومن "لا سلام بدون عدالة" الأستاذ ناصر عبد الرحيم الكيكلي المحامي، وهو مؤسس لجمعية حقوق الطفل وعضو بمجلس إدارتها، ومدير تنفيذي لمفوضية المجتمع المدني بليبيا (سابقا)، ومن أصحاب الخبرة في مجال المجتمع المدني الليبي٠ وقد استعان الأستاذ ناصر الككلي في إعداد هذه الدراسة بفريق منظمة "لا سلام بدون عدالة" المتكون من السيد ياسين قصيبي، المسؤول لدى مكتب المنظمة بليبيا عن قسم المجتمع المدني، ومحمود الحجاجي المدير المساعد للمنظمة في ليبيا، والمحامية سمرقند هادي المسلاتي، المستشارة القانونية للمنظمة بليبيا والسيد بسام عيشة، الخبير الاستشاري لدى المنظمة والسيد فرج فنيش، مدير مكتب المنظمة في ليبيا والممثل الإقليمي لها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا٠

آليات الاتصال بالقائمين على الدراسة:

1. ناصر عبدالرحيم الككلي، هاتف 00218913730265 البريد الالكتروني kekli7@yahoo.com
2. فرج فنيش، هاتف (0041794443973) البريد الالكتروني ffenniche@npwj.org

الاستنتاجات

1. رغم ارتفاع معدل تأسيس المنظمات الحقوقية بعد سنة 2011، إلا أن استمرارها وفاعليتها على أرض الواقع شهد انخفاضاً ملحوظاً، إضافة إلى توقف عدد من المنظمات عن العمل، بسبب قلة التمويل والظروف الأمنية والنزاع المسلح.
2. كثرة التحديات والصعوبات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني.
3. عدم دقة بيانات التواصل مع المنظمات، بسبب عدم تحديثها ا و اندثارها.
4. مغادرة عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية ليبيا مما سبب أرباك للمنظمات الليبية و اضعف ثقتها في المنظمات الدولية.
5. قلة الدعم الحكومي والخارجي، واعتماد المنظمات على التمويل الذاتي، الأمر الذي انعكس سلبا على نشاطها ووجودها.
6. عدم توفر برامج وتدريبات متخصصة حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وكتابة التقارير، والرصد والتحقيق الميداني حول حقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها.
7. حاجة منظمات المجتمع المدني إلى بناء القدرات والمساعدة في تنظيم الأنشطة وتنفيذها وتعزيز الثقة بمنظمات المجتمع المدني، من قبل الناس والحكومة، والمجتمع بشكل عام.
8. عدم وجود قانون ينظم عمل المجتمع المدني، وكذلك غياب سلطة وطنية موحدة وواضحة، الأمر الذي ينمي الشعور لدى منظمات المجتمع المدني بأنها تعمل في مجال خطير وغير مستقر.

ملخّص التوصيات

1. الاهتمام بإجراء دراسات معمقة، وموسعة، حول منظمات المجتمع المدني بليبيا بما في ذلك المنظمات الدولية غير حكومية العاملة في ليبيا، بهدف الوقوف على نقاط الضعف والإشكاليات التي تواجه عملها، وتقديم المقترحات والخطط والتوصيات لأجل معالجتها، بما يضمن فاعلية ونجاعة منظمات المجتمع المدني في ليبيا.
2. توفير التدريب حول اتفاقية حقوق الطفل والتركيز على أن يشمل كيفية إعداد التقارير الدورية والموازية.
3. تنمية وتطوير مهارات الموظفين العاملين بالمنظمات المحلية في مجالات التّيسير والإدارة والتّنظيم والمالية...الخ.
4. نشر الوعي والمعرفة حول الآليات الدولية لحقوق الطفل وحقوق الإنسان.
5. خلق كوادر وطنية في مجال التدريب على حقوق الطفل وآليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان والتفكير في برامج لتدريب المدربين.
6. التّدريب في مجال الآليات الدّوليّة لحقوق الإنسان وكتابة التّقارير وجمع المعلومات وتوثيقها والرّصد الميداني والتّحقيق حول انتهاكات الحقوق، والحشد والمناصرة والتّربية والتّوعية على حقوق الإنسان، والتّخطيط الإستراتيجي وجمع المعلومات وتوثيقها وحمايتها، والوقاية والتّصدّي لكلّ أشكال العنف ضد الأطفال، وحماية حقوق الأطفال النّازحين والمهجّرين وطالبي اللّجوء.
7. تعزيز قدرات المنظمات في مجال التكنولوجيات الحديثة، وكيفية استخدامها في مجال إدارة نشاطها، والتواصل والتشبيك مع باقي المنظمات وخاصة الدولية منها، واستقطاب التمويل.
8. إنشاء شبكات تواصل بين المنظمات التي تعمل في ذات المجال ودعم التضامن وتبادل الخبرات بينها
9. الاهتمام بمسألة التمويل، ودعم وتعزيز قدرات المنظمات في ايجاد بدائل للتمويل الذاتي المتأتي من رسوم الاشتراكات والعضوية.

ليبيا واتفاقية حقوق الطفل ودور منظمات المجتمع المدني

صادقت ليبيا على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (CRC) في 15 أبريل 1993. وفي 17 أكتوبر 2003، انضمت إلى البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، وفي 18 يونيو 2004، صادقت على البروتكول الاختياري المتعلّق بإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة. ووفقا لنصوص الاتفاقية والبروتوكولين تتعهد الدولة الطرف بتقديم تقارير أولية ودورية إلى لجنة حقوق الطفل بجنيف حول الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية التي اعتمدتها لإعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية والبروتوكولين. لذا فإن الدولة الليبية مطالبة بموجب الفقرة الأولى من المادة (44) من اتفاقية حقوق الطفل، بإعداد تقارير دورية حول تطبيقها لالتزاماتها التعاقدية بموجبها. والتزاما بذلك قامت ليبيا بتقديم تقريرها الأوّلي في سنة 1995، في حين كان تقريرها الدّوريّ الأوّل في سنة 2000، وفي سنة 2009 قدمت تقريرها المجمع الثالث والرابع الذي لم تقع مناقشته حينئذ. وقد عبرت وزارة الشؤون الاجتماعية بعد الثورة عن رغبتها في إعادة تقديم هذا التقرير ليعكس الوضع الحقيقي لحقوق الطفل في ليبيا الجديدة. كما أن الدولة الليبية مطالبة بموجب المادة 12 من البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، والمادة 8 من البروتكول الاختياري المتعلق باشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، بتقديم تقريريها الأوليين حولهما. لكنّ ذلك لم يحصل إلا حدّ الان.

ومن المعلوم أن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير في تعزيز البيئة القانونية والحقوقية الملائمة للطفل طبقا لاتفاقية حقوق الطفل، وفي تحديد الفجوات والقضايا التي تثير القلق والتحديات الناشئة في إعمال اتفاقية حقوق الطفل، على مختلف المستويات، ومساءلة الحكومات عن التزاماتها وتعهداتها الدولية في هذا المجال. كما أن المنظمات مطالبة بأن تلعب دور الشريك مع الدولة في إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتحديد أوجه القصور في السياسات والبرامج الموجهة نحو الأطفال، والصعوبات التي تعترض إعمال اتفاقية حقوق الطفل، ورصد انتهاكات الحقوق المختلفة. كما أن التقارير التي تعدها منظمات المجتمع المدني، تعد أدوات مشاركة هامة تسهم في تسليط الضوء على عقبات تنفيذ الاتفاقية، وكذلك على توصيات اللجنة الدولية لحقوق الطفل، وعلى القضايا الأخرى التي لم تطرحها الحكومة في تقاريرها الدورية، وكذلك في تقديم مقترحات وتوصيات لتحسين وضع حقوق الطفل في ليبيا.

وللمنظمات المدنية الوطنية، وهي بصدد تقييمها للوضع العام للطفولة في ليبيا، أن تشارك الحكومة هذه المعلومات والملاحظات، أو أن تتقدم بها بشكل مستقل إلى لجنة حقوق الطفل، بعد أن تقوم الحكومة بتقديم تقريرها الدوري. وهذا ما يعرف بالتقرير الموازي. ورغم أهمية التقارير الموازية التي تعدها منظمات المجتمع المدني، إلا أنه وللأسف لا يمكن لها تقديمها من الناحية العملية والفعلية، ولا يمكن للجنة حقوق الطفل بجنيف النظر إليها أو الاستفادة منها، إلا بمناسبة قيام الدولة بتقديم تقريرها الدوري.

وقد أكدت لجنة حقوق الطفل في دورتها الثالثة والثلاثون في جلستيها (875 و 876) المعقودتين في 27 يونيو 2003، بمناسبة نظر اللجنة في التقرير الثاني المقدم من ليبيا (CRC/C/93/ADD.1) على هذا الدور المهم للمنظمات المدنية الليبية في مجال المساهمة في إعمال اتفاقية حقوق الطفل ، حيث ورد في بند التوصيات *"أن اللجنة تشعر بالقلق بأن القليل من الجهد أحرز لإشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما في مجال الحقوق المدنية والحريات، وتوصي اللجنة بأن تقوم الدولة الطرف بإشراك المجتمع المدني بصورة منهجية، وخاصة الجمعيات المعنية بالأطفال، في جميع مراحل تنفيذ الاتفاقية، ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق والحريات المدنية. كما توصي بضرورة وضع الدولة لبرامج في بيئات المجتمع المحلي لتدريب المسؤولين المحليين لدعم الاطفال"*.

وبالنظر إلى أن الدولة الليبية تعمل حاليا على إصدار تقريريها الثالث والرابع حول اتفاقية حقوق الطفل، والتقريرين الأوليين حول البروتوكولين الاختياريين، بالتعاون مع اليونيسف، فإن لدى منظمات المجتمع المدني فرصة كبيرة للمشاركة في إجراء تقييم شامل لوضع حقوق الطفل في ليبيا من خلال جمع البيانات وتحليلها، ومراجعة التشريعات والسياسات، ورصد الانتهاكات والمخالفات وتضمين كل ذلك في تقاريرها التي يمكن أن تعرضها على لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: هل أنّ منظمات المجتمع المدني في ليبيا، وخاصة تلك المعنية بحقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام، مؤهلة للقيام بمهامها المدرجة بأنظمتها الأساسية، وقادرة على لعب الدور المنتظر منها في هذا المجال؟ وهل يمكن أن نتوقع أن تكون منظمات المجتمع المدني شريكا أساسيا وفاعلا ومؤثرا في مجال إعمال اتفاقية حقوق الطفل، وضمان تمتع الأطفال بكافة حقوقهم، وحمايتهم من كافة أشكال الانتهاكات بما فيها العنف المسلّط عليهم على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع؟

للإجابة عن هذا السؤال كان من الضروري إجراء مثل هذه الدراسة الأولية للتعرف على المنظمات المدنية العاملة في مجال حقوق الطفل وحقوق الإنسان، ومدى معرفتها بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبالآليات الدولية لحماية حقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام، و خبرتها في مجال إعداد التقارير الدورية والموازية. كما قد تسمح دراسة من هذا النوع بمعرفة طبيعة وحجم التعاون بين هذه المنظمات فيما بينها من جهة، ومع المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، من جهة أخرى. وكذلك قد تسمح الدراسة بمعرفة برامج أو تدريبات خصصت للمنظمات المدنية، من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، في مجال إعداد التقارير، والرصد والتوثيق للانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال بشكل خاص.

ذلك أنّ الإجابة على مثل هذه الأسئلة ستسمح للجهات المعنية، بتصميم جملة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تعزيز قدرات المنظمات العاملة في مجال حقوق الطفل والإنسان في المجالات التي تحددها بنفسها بما يمكنها من أداء مهامها على أكمل وجه. وتسمح كذلك باقتراح جملة من البرامج التي تستجيب حقيقة لحاجياتها، بما يعود بالنفع والفائدة على الأطفال، ويضمن أعلى مستوى ممكن من إشراك منظمات المجتمع المدني في المساهمة في إعمال بنود اتفاقية حقوق الطفل على المستوى الوطني وضمان تمتع الأطفال بكافة حقوقهم على أحسن وجه ممكن.

الغرض من الدراسة

أنّ الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرّف على منظمات المجتمع المدني الليبية العاملة في مجال حقوق الإنسان التي لا تزال قائمة الذات والتعرّف على حاجياتها الحقيقية والتحديات التي تواجهها في الوضع الرّاهن من أجل وضع تصوّر للنشاطات المطلوبة بهدف تعزيز قدرات تلك المنظمات بما يتلاءم مع احتياجاتها الفعليّة.

تتطلّع هذه الدارسة خصوصا إلى تحقيق الأغراض التالية:

1. التعرف على أنشطة المنظمات العاملة في مجال حقوق الطفل، والإنسان بشكل عام التي سيشملها هذا البحث
2. رصد مدى معرفتها بالآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومن ضمنها لجنة حقوق الطفل واليات الإجراءات الخاصة، ومدى مشاركتها في كتابة التقارير الشاملة والموضوعية وتقارير الفئات لهذه الآليات.
3. التعرّف على قدرات المنظّمات في مجال الرصد والتوثيق والإبلاغ حول انتهاكات حقوق الطّفل بما في ذلك في النّزاعات المسلّحة.
4. وضع خارطة تشخيصية لواقع المنظّمات للوقوف على أبرز التّحديات التي تواجهها.
5. تحديد احتياجات المنظمات فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل وتعزيزها.
6. وضع تصور للنشاطات المطلوبة من أجل تعزيز قدرات تلك المنظمات تتلاءم مع احتياجاتها الفعلية.
7. تحديد أولويات التدخل في مجال حقوق الطفل والإنسان حسب وجهة نظر تلك المنظمات.
8. المساهمة في تعزيز البنية والبيئة القانونية لحماية حقوق الطفل.

نطاق ومنهجية الدارسة

اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج الإحصائي التحليلي للبيانات التي تمّ تجميعها لدى عدد من منظّمات المجتمع المدني الليبيّة العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الطفل بشكل خاص. وتم اتباع الخطوات التالية باستخدام عدّة أدوات وطرق:

أولاً : تحديد الإطار العام للدراسة و تصميم منهجيتها

يدخل إعداد هذه الدّراسة في إطار البرنامج المشترك بين مكتب اليونيسف بليبيا ومنظمة "لا سلام بدون عدالة" المتعلق بتعزيز بيئة قانونية مواتية للأطفال في ليبيا. ومن ضمن الأهداف الأساسية لهذا البرنامج تشجيع السلطات الليبية المعنية على إعداد تقاريرها وعرضها على لجنة حقوق الطفل التابعة للأم المتحدة وما يصاحب ذلك من نشاطات تدريبية وحملات مناصرة وإشراك منظمات المجتمع المدني في هذا العمل. وتعتبر الجهات القائمة على هذا المشروع أن إعداد التقارير الدورية كالتزام من الدولة باحترام تعهداتها الدولية هو مناسبة للقيام بحوار مجتمعي حول حالة الأطفال في ليبيا ومتطلبات الارتقاء بها إلى المستوى الذي تتطلبه الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبقية الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي صدّقت عليها الدولة الليبية. وبعبارة أخرى، فإنّ هذه الدراسة ليست دراسة شاملة لجميع منظمات المجتمع المدني ولن تتعرّض إلى مختلف التحدّيات التي تواجه تلك المنظمات، وإنما تقتصر على عدد من المنظمات التي سمحت الإمكانيات والظروف بالاتصال بها. كما تقتصر بالنسبة لمحتواها على المواضيع ذات العلاقة بقدرات تلك المنظمات في مجال التوثيق والرصد والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الطفل.

وقد تضمنت المنهجية القيام بمسح للدراسات ذات العلاقة ، وإعداد قائمة المنظمات المستهدفة اعتمادا على ما هو متوفر لدى مفوضية المجتمع المدني، وعلى دراسات سابقة صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف (2014)، بالإضافة إلى ما هو متوفرّ لدى منظمة "لا سلام بدون عدالةّ" وعدد من المنظمات الدولية الأخرى.

ثم أعدّ الفريق استمارة لجمع المعلومات عرضت على فريق من خبراء المنظمة الذي أبدى ملاحظات قيّمة تم إدراجها في النسخة النهائية للاستمارة.

أمّا بالنسبة لجمع المعلومات فقد كان من المقرّر له القيام بزيارات ميدانية إلى ستة مدن معنية بالمشروع للاتصال المباشر مع المنظمات التي ستشملها الدراسة وزيارة مقرّاتها – إن وجدت – للتعرّف مباشرة على امكانياتها المادية والبشرية، الا أن ذلك لم يحصل في جميع المدن نظرا للظروف الأمنية الخطيرة خاصة منذ اندلاع العمليات العسكرية في أوائل أبريل 2019. ولهذا السبب قرّر الفريق الاعتماد على التقنيات الحديثة بإرسال الاستمارة على عناوين البريد الالكتروني المتوفرة لديه.

أما بالنسبة لتحليل البيانات التي تمّ تجميعها عن طريق الاستمارة فقد تمّ تفريغها في شكل جداول تمّ تصميمها مسبقا حسب مقتضيات الدراسة ثمّ تحليلها وتضمينها في الدراسة.

ثانيا: حصر نطاق مجتمع الدّراسة وتحليله:

اعتمدت الدراسة في حصر نطاق المنظمات وتحليل وضعها على المصادر التّالية:

- القوائم الصادرة عن مفوضية المجتمع المدني وفروعها المنتشرة في المدن الليبية[1].
- القوائم المنشورة ببعض الدراسات والتقارير وأهمها تقرير اليونيسف الصادر سنة 2015[2]، والمتضمن لعدد (332) منظمة، بكافة البيانات الأساسية للتواصل معها،

[1] انشئت مفوضية المجتمع المدني بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2012، المعدل بموجب القرار رقم (649) بشأن تعديل تسمية مركز وإعادة تنظيمه، والذي نص في مادته الاولى على (تعديل تسمية مركز دعم منظمات المجتمع المدني، الى مفوضية المجتمع المدني، وتكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتتبع وزارة الثقافة والمجتمع المدني. ونصت المادة الثانية على ان اختصاصات المفوضية ومنها ، إشهار منظمات المجتمع المدني واعتماد نظمها الأساسية ومتابعتها في أداء مهامها، كما تختص بتنظيم عمل منظمات المجتمع المدني الدولية التي ترغب بالعمل بليبيا بالتنسيق مع الجهات المختصة.

[2] تقرير صادر عن اليونيسف ليبيا، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بليبيا، سنة 2014 حول منظمات المجتمع المدني الليبية في (بنغازي- سبها- مصراتة- طرابلس- الزاوية- ازوارة).

- بعض الدراسات ذات علاقة ومنها الدراسة الصادرة في ديسمبر ٢٠١٥ عن مركز (ALTAI CONSULTING)،
- تقرير مفوضية المجتمع المدني عن المنظمات المدنية والأجنبية العاملة في ليبيا سنة 2016 [3]،
- بعض التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الطفل الدولية بمناسبة استعراضها للتقارير الدورية من طرف الدولة الليبية.

ثالثا: استمارة جمع البيانات وتوزيعها:

بالنظر إلى أن هذه الدارسة تأتي في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز ودعم قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام، وذلك بما يمكنها من أداء دورها على أكمل وجه، خاصة في مجال رصد الانتهاكات وتوثيقها، وإعداد التقارير، وكيفية استخدام الآليات الدولية لحماية حقوق الطفل والإنسان، فقد تم تصميم استمارة خاصّة للدارسة تسمح بالتعرف بشكلٍ دقيق نسبيّا على ماهية هذه المنظمات، وتحديد احتياجاتها في تلك المجالات، بما في ذلك التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة لجنة حقوق الطفل. تضمنت الاستمارة جملة من الأسئلة [4]. وبعد مراجعتها وتدقيقها من الفريق وبعض الخبراء، تم ارسالها إلى 150 منظمة عبر البريد الإلكتروني الخاص بها، إلا أن عدد المنظمات التي تفاعلت وقامت بتعبئة الاستبيان وإعادة إرساله إلى الفريق المشرف على الدراسة بلغ (20) عشرون منظمة فقط.

رابعا: ورش العمل واللقاءات والاتّصالات الهاتفية:

تمّ الاعتماد في التّواصل مع باقي المنظّمات على وسائل اتصال أخرى، حيث تم ترتيب:

- لقاءات مباشرة مع (15) خمسة عشرة منظمة، كان أولها بتاريخ 2019.6.15 بمقر منظمة "لا سلام بدون عدالة" بطرابلس، حيث التقى الفريق مع ممثلي (8) ثماني منظمات مدنية تعمل في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة. وعقد اللقاء الثاني بتاريخ 2019.6.24، بمدينة بنغازي عن طريق جمعية حقوق الطفل وبتنسيق ومساعدة من فرع مفوضية المجتمع المدني ببنغازي، حيث تم التواصل مع (7) سبع منظمات حقوقية. ناقش المشاركون خلال هذين الاجتماعين كل المواضيع التي وردت في الاستبيان، وتم رصد وتوثيق إجابات ووجهات نظر هذه المنظمات حول الاستبيان.
- كما تم أيضاً التواصل مع (20) عشرين منظمة عن طريق الهاتف لتعذر اللقاء المباشر بها، حيث تم التعريف بالدارسة والجهة المنظمة لها من أجل تعزيز الثقة في التعاون. وقد ركزت المحادثة على تناول الاستبيان بشكل عام، والتعرف على المنظمة وتوثيق إجاباتها وردودها على أسئلة الاستبيان.

وبذلك بلغ إجمالي عدد المنظّمات المشاركة في هذه الدراسة (55) خمسة وخمسون منظّمة.

الشكل رقم(1) آليات التواصل مع المنظمات لإجراء هذه الدراسة

[3] التقرير الأول لمفوضية المجتمع المدني (سنة 2016) غير منشور.
[4] - انظر المرفق رقم (1)

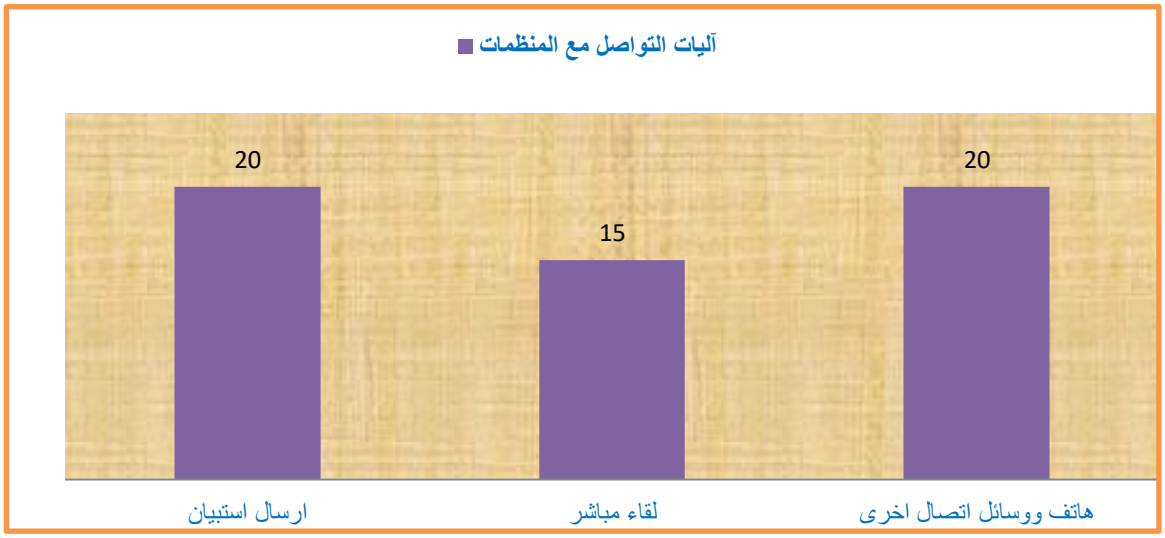

تتوزع المنظمات جغرافيّاً على طرابلس، والزاوية، وصبراتة، ومصراتة، وبني وليد، وسرت، وبنغازي، والبيضاء، وتتنوع من حيث النشاط وذلك على النحو المبين في الجدول التالي:

الشكل رقم (2) المنظمات المشاركة في الدراسة

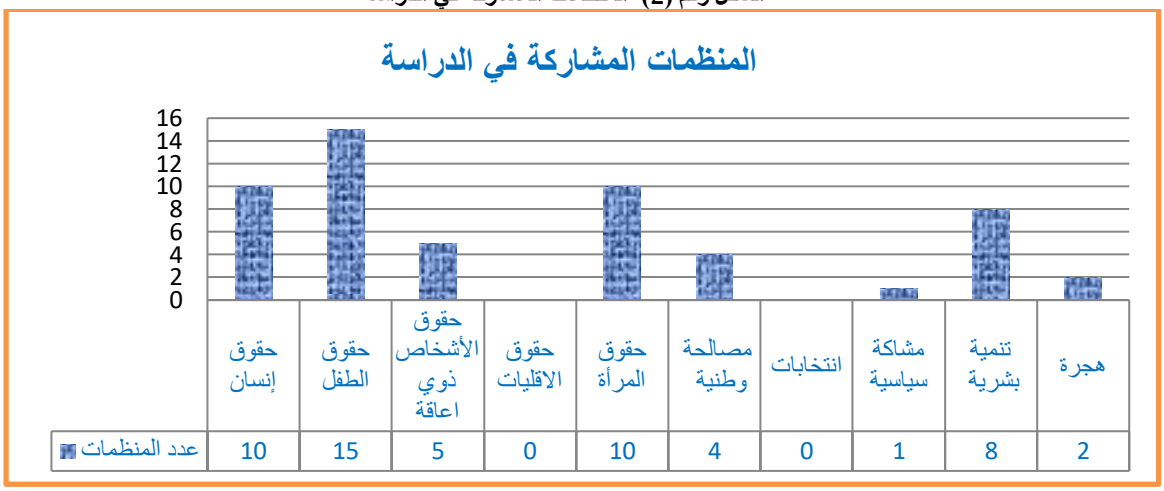

خامسا: عرض النّسخة الأوّليّة للنقاش

عرضت المسودة الأولى من هذه الدراسة للمناقشة في إطار ورشة عمل في طرابلس حضرها ممثلون عن 8 منظمات وآخرى في بنغازي حضرها ممثلون عن 9 منظمات من تلك التي شاركت في الدراسة وقد ساهمت هذه النقاشات في اثراء الدراسة خاصة في ما يتعلق بالتوصيا ت الواردة فيها. كما ابدى بعضهم بعض الانتقادات على الدارسة، كان اهمها:

1) قلة عدد المنظمات التي استهدفت بالدراسة.
2) تركيز الدراسة على المنظمات الحقوقية فقط.
3) الاعتماد في التواصل مع المنظمات على الايميلات، وعدم بدل جهد أكبر في محاولة الوصول للمنظمات ومقابلتها بشكل شخصي.
4) عدم استهداف الدراسة للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في ليبيا، في مجال حقوق الطفل والانسان.

كما تم تقديم التوصيا ت التالية :

1) اجراء دراسة تستهدف المنظمات الدولية غير الحكومية (الأجنبية) العاملة في ليبيا، للتعرف على دورها والمعايير التي تعتمدها في التواصل مع المنظمات المحلية، وآلية دعمها، وكذلك معرفة التحديات التي تحول دون عملها مع المنظمات المحلية بشكل أفضل.
2) تعميم هذه الدارسة على أكبر عدد من المنظمات المحلية، من خلال عقد مؤتمرات او ورش عمل، لتطويرها، والخروج ببرنامج عمل بالشراكة مع الحكومة والجهات المختصة، يسهم في معالجة كل المشاكل التي رصدتها الدراسة.
3) الحرص على ان لا تكون توصيات هذه الدراسة، مثل بعض سابقاتها، مجرد توصيات، بدون أي برامج عمل حقيقية تصل الى أكبر عدد من المنظمات العاملة في مجال حقوق الطفل والانسان.
4) التأكيد على ان يعقب هذه الدراسة تدريبات في مجال ادارة المنظمات وفق أفضل الاساليب الحديثة التي تمكن المنظمات من تحقيق اهدافها، وتدريبات في مجال كيفية استقطاب التمويل، وكذلك حول آليات الحماية.

وقد ختم الاجتماع بكلمة من السيد عمر الفاخري مدير مفوضية المجتمع المدني ببنغازي، والذي أكد على اهمية الدراسة والنتائج التي وصلت اليها، وبأن المفوضية ستكون على استعداد كامل للتعاون مع جمعية حقوق الطفل، ومنظمة لا سلام بدون عدالة، في أي برامج او مشاريع تهدف لتنفيذ توصيات الدارسة، في المستقبل. كما أكد السيد عمر الفاخري، على ان المفوضية ستعمل على التواصل مع باقي المنظمات الحقوقية، بخصوص موضوع هذا الاجتماع، وتشجيعهم على التواصل معا من اجل الاستعداد لأي برامج او تدريبات في المستقبل.

التحديات والصعوبات التي واجهت الدارسة

لقد واجهت الدراسة جملة من التحديات والصعوبات ومن أهمها:

- عدم دقّة عدد كبير من عناوين المنظمات، وخاصة البريد الالكتروني، ما أعاق عملية التواصل معها.
- تغيير المنظمة لرقم الهاتف وصعوبة الوصول إلى ممثلها القانوني.
- توقف عدد من المنظمات عن العمل سواء لفترة محدودة أو بشكل نهائي.
- الظروف الأمنية والتي حالت دون عقد لقاءات مباشرة مع المنظمات، خاصة في المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحاً حيث أجبرت الحوادث الأمنية الفريق إلى إلغاء أو تأجيل المقابلات التي كان مقرر عقدها في سبها، ومصراتة، وبني وليد. كما تعذر العمل الميداني في طرابلس بسبب الحرب الدائرة بها، وتم الاكتفاء بلقاء مباشر مع ثمان منظمات بدلا -من الانتقال إلى المنظمات ميدانيا. كذلك الحال في بنغازي حيث تعذر التواصل مع الكثير من المنظمات ما قاد الفريق إلى إجراء لقاء مصغر بسبعة منظمات فقط.
- الخلاف السياسي على الساحة الوطنية الليبية والذي انعكس على استجابة بعض المنظمات لملئ الاستبيان
- النزاع المسلح والذي أثر على كثير من المنظمات بسبب تدمير مقارها ونزوح العاملين فيها.
- ضعف وسائل الاتصالات ببعض المناطق، بسبب انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر، وعدم توفر خدمة الانترنت بشكل جيد، ما أدى الى إعاقة الاتصالات بالمنظمات، وكذلك إجراء المقابلات عبر الهاتف في كثير من الحالات، وخاصة في البيضاء وسرت، وبني وليد.
- عدم إمكانية بعض المنظمات من استخدام تقنيات التواصل الحديثة والتكنولوجيا.
- وجهة نظر بعض المنظمات من مثل هذه الدراسات، بسبب كثرتها، وعدم جدواها، وانعدام الثقة في القائمين عليها حسب تعبيرها حيث أعربت بعض المنظمات بشكل صريح عن عدم ثقتها في البرامج التي يتم تنفيذها من قبل المنظمات الدولية والأجنبية، خاصة تلك التي لا تتواجد في ليبيا حاليا، وبأن هناك كثير من الدارسات أجريت في السابق لغرض دعم المنظمات، إلا أن النتيجة اقتصرت على أخذ القائمين على هذه الدارسات للمعلومات، وغيابهم بعد ذلك، الأمر الذي أدّى إلى عزوف المنظمات عن المشاركة في مثل هذه الدراسات لعدم مصداقيتها من وجهة نظرها.

نبذة عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل وحقوق الإنسان في ليبيا

إلى حدود سنة 2011 لم يتجاوز العدد الإجمالي للمنظمات المدنية بشكل عام في ليبيا 250 منظمة. وقد كانت نسبة المنظمات الحقوقية لا تتجاوز 4% من إجمالي تلك المنظمات. وخلال السنوات التي تلت سنة 2011 تزايد عدد المنظمات المدنية وخاصة الحقوقية منها بشكل مستمرّ. فبحسب الاحصائيات الصادرة عن مفوضية المجتمع المدني، فإن عدد المنظمات بلغ في سنة 2016 حوالي 4000 منظمة مدنية على مستوى ليبيا، 10% منها تعمل في مجال حقوق الطفل والمرأة، وحقوق الإنسان بشكل عام.

الشكل رقم (3) ارتفاع معدل تأسيس المنظمات بعد سنة 2011

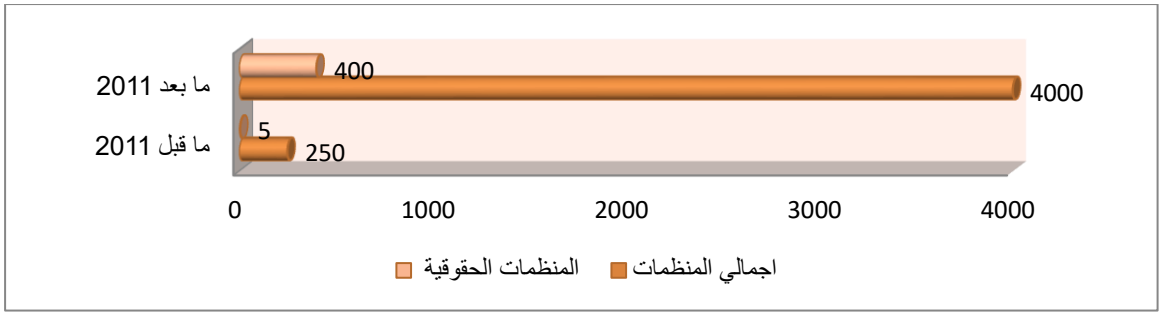

المصدر: مفوضية المجتمع المدني

وفي آخر دراسة لمفوضية المجتمع المدني أجريت خلال سنة 2016، أظهرت أن معدل تأسيس المنظمات قد أخذ يتناقص، فبعد أن وصل عدد المنظمات المشهرة منها فقط، سنة 2012 إلى 1919 منظّمة، تقلص العدد إلى 898 منظّمة سنة 2013، ليصل إلى 37 منظمة فقط تم تأسيسها في سنة 2016.

الشكل رقم (4) انخفاض معدل تأسيس المنظمات المدنية بعد سنة 2012م

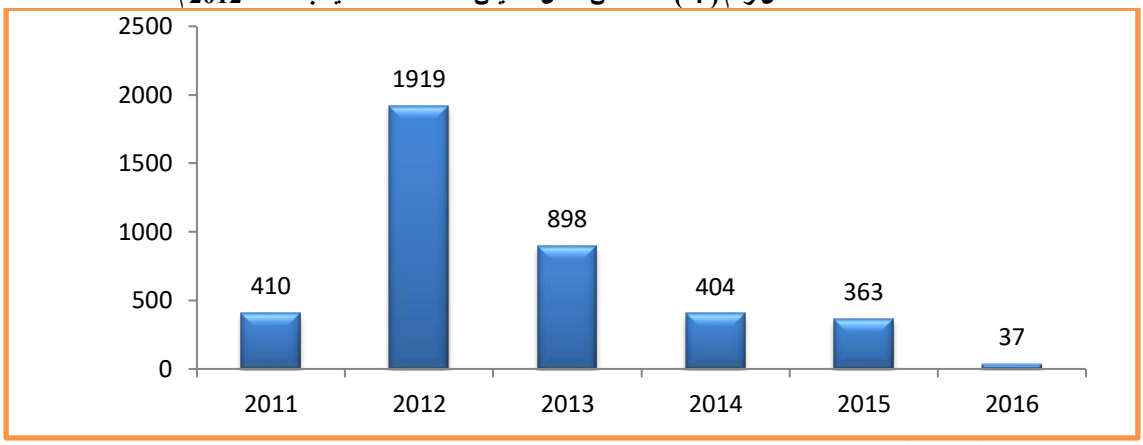

المصدر: مفوضية المجتمع المدني

ويمكن إرجاع هذا التفاوت في عدد منظمات المجتمع المدني التي تنشأ من سنة إلى أخرى إلى الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها ليبيا خلال هذه السنوات.

كما أن الدولة كانت مسؤولة بشكل مباشر، كونها - وإنْ كانت مُدركة لأهمية منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية والمشاركة في عملية إعادة بناء الدولة على أسس الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان- إلا أنها لم تكن مدركة للمشاكل والتحدّيات المعيقة لهذه التنمية في هذا القطاع، بدليل أنها أخفقت في إحداث أي إصلاحٍ يُذكر في هذا المجال سواء على مستوى المنظومة القانونية أو المنظومة الثقافية والسلوكية داخل قطاع المجتمع المدني، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى:

- غياب الحوكمة الرشيدة في أداء الدولة، وآليات واضحة ومحدّدة وشفّافة في تعاملها مع كافة الشؤون والموارد العامة.
- غياب أي استراتيجية أو خطة واضحة ومتكاملة سواء على المدى القصير أو البعيد في التّعامل مع قطاع المجتمع المدني، الذي يعدّ قاعدة أساسيّة من قواعد بناء الدّول الدّيمقراطية، لذا اتسمت أعمالها بالعشوائية والارتجالية والغموض والتّضارب أحياناً.[5]

والواقع أنه، وإن كان هناك تزايد ملحوظ في تأسيس المنظمات المدنية بشكل عام منذ سنة 2011، إلا أن فاعليتها وتأثيرها على أرض الواقع، لازال أقل من المستوى المتوقع والمنتظر منها، كما أن كثيراً من تلك المنظمات لم تعد موجودة على أرض الواقع، بسبب جملة من التحديات التي تواجه عملها، منها غياب التمويل، والتدريب، والظروف الأمنية وأسباب اخرى ذكرت في اجابات المنظمات المشاركة في الدراسة، سنأتي على ذكرها لاحقا.

هذه النتيجة التي خلصت إليها دراستنا هذه، تتفق تماما مع ما انتهت اليه دراسة لمركز "التيا الاستشاري"[6] الصادرة سنة 2015، حيث ذكرت بأنه" *على الرغم من الظهور الملهم لمنظمات المجتمع المدني بعد الثورة مباشرة، يتطور المجتمع المدني الليبي اليوم بوتيرة أبطأ بكثير لأن العديد من المنظمات أصبحت غير نشطة، وغادر النشطاء البلاد. وهناك عدد لا يحصى من المنظمات التي تم إنشاؤها في فترة ما بعد القذافي في سبات عميق، ويأملون في استئناف الأنشطة عندما تكون البيئة مواتية أكثر ويتوفر التمويل. هذا الانكماش ناجم جزئياً عن الأزمة السياسية المستمرة وتأثر معظم منظمات المجتمع المدني بشدة بالنزاع*".

وأرجعت الدّراسة هذا الانخفاض المستمرّ في عدد المنظّمات المدنية إلى عدد من الأسباب، منها "*عدم وجود بيئة تشغيل آمنة، وعدم وجود الدولة، وتفتيت المجتمع، والانكماش الاقتصادي، ورحيل المانحين الأجانب وانعدام الأمن المتزايد والاستقطاب السياسي، والشراكات المتزايدة التعقيد مع السلطات الحكومية، ورحيل المجتمع الدولي، ونقص التمويل (الوطني والدولي). نتيجة لذلك، قامت معظم منظمات المجتمع المدني العاملة في أوائل عام 2014 إما بتعليق أنشطتها أو إيقافها كنتيجة للأزمة.*[7]

مجالات عمل منظّمات المجتمع المدني

ويتبيّن من قائمة المنظمات المسجلة بمفوضية المجتمع المدني، أن مجالات عمل الجمعيات والمنظّمات توزّع حسب التّرتيب إلى المجالات التّالية: أعمال خيرية، خدمات اجتماعية، قانون وحقوق إنسان، ثقافة وفنون، توعية، رعاية فئات معيّنة، تنمية، تنمية بشرية، صحّة، إغاثة ومساعدات، خدمات عامّة، شباب ورياضة، تربية وتعليم، بيئة، شؤون المرأة والطّفل، تطوير علمي، إعلام، اقتصاد، دعوي، صداقة بين الشعوب، تدريب وتأهيل، سياحة وآثار، حماية المستهلك، رقابة، مصالحة وطنية، ديمقراطية، إزالة ألغام.

وبلغة الأرقام، جاء مجال الأعمال الخيرية في المرتبة الأولى بعدد بلغ (599) منظمة، ثم مجال الخدمات الاجتماعية بعدد بلغ (452) منظمة، ثم مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بعدد بلغ (421) منظّمة، أمّا المنظّمات العاملة في المجال التّنموي فقد بلغ عددها (253) منظّمة، وجاء الاهتمام بمجال التّنمية الديمقراطية في المرتبة ما قبل الأخيرة، بعدد (7) سبعة جمعيات فقط!

---

[5] دراسة حول مشروع قانون منظمات المجتمع المدني، منشورات مركز بنغازي للدراسات القانونية والاجتماعية، بجامعة بنغازي، سنة 2016

[6] دراسة منظمات المجتمع المدني اعدت من قبل مركز التيا الاستشاري، في ديسمبر 2015

[7] تقرير التيا سابق الذكر.

الشكل رقم (5) توزيع نسب المنظّمات حسب مجالات نشاطها

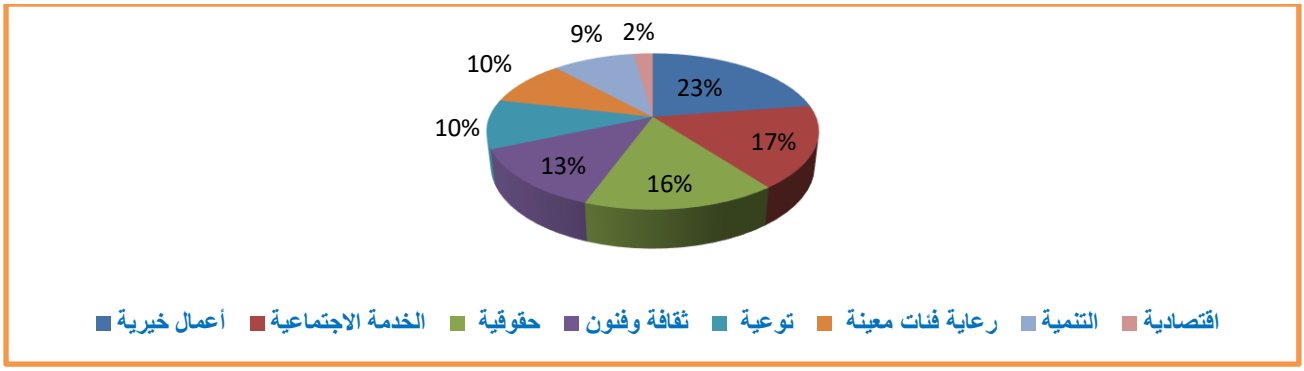

المصدر: مفوضية المجتمع المدني

وقد ركزت دراستنا هذه على المنظمات الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والهجرة غير شرعية. ومن الملفت للنظر بشكل إيجابي، أن الدارسة أظهرت ارتفاع معدل المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة عن سواها من المنظمات الحقوقية الأخرى.

الشكل رقم (6) المنظمات المستهدفة بالدارسة

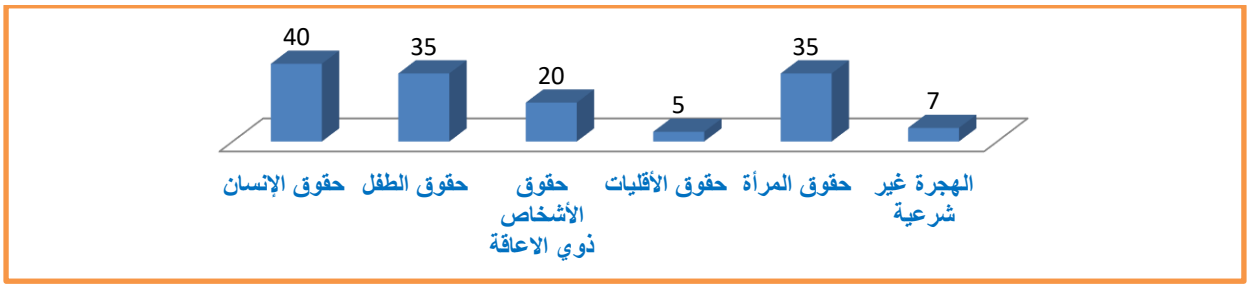

وقد سعت الدراسة للتواصل مع كل هذه المنظمات الحقوقية من خلال العناوين المتوفرة عنها بالقوائم سالفة الذكر، إلا أن النتيجة كانت مخيبة قليلا للتوقعات، وذلك بسبب عدم إمكانية الوصول إليها جميعا. ويرجع السبب إلى أن بعضها توقفت عن العمل، وبعضها قامت بتغيير بيانات التواصل معها دون أن تقوم بتحديثها لدى مفوضية المجتمع المدني، كونها الجهة المناط بها إشهار المنظمات وتسجيلها وحفظ كافة البيانات عنها.

مجالات نشاط المنظمات الحقوقية في ليبيا

أظهرت الدارسة أن ما يقارب نسبة 45% من المنظمات تنشط في مجال التوعية والتدريب في مجال حقوق الإنسان والطفل والمرأة، حيث بلغ مجموعها 25 منظمة من إجمالي (55) منظمة شاركت في الدارسة. و أكثر الأنشطة تنفيذا هي الدورات التدريبية وورش العمل، كذلك تنظيم احتفالات في المناسبات العالمية، كيوم الطفل العالمي، ويوم المرأة، وإقامة أنشطة

ترفيهية للأطفال. أي أن الأنشطة لا تأتي في سياق تخطيط إستراتيجي للمنظمة لتحقيق أهداف محددة، بقدر ما يكون في شكل أنشطة موسمية بمناسبات معينة. أظهرت الدراسة كذلك أن ما يعادل 80% من المنظمات تتبع أسلوب الدورات التدريبية في أنشطتها، و80% تقدم خدمات في مجال الإغاثة الإنسانية، و60% تركز على تقديم المساعدة القانونية للمرأة والأسرة وللأشخاص ذوي الإعاقة.

الشكل رقم (7) مجالات عمل المنظمات الحقوقية

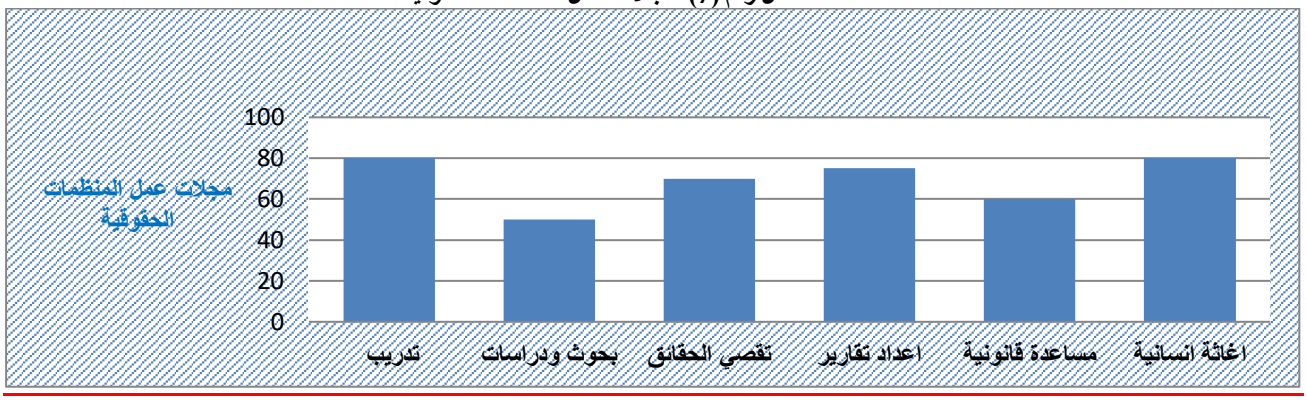

وعلى الرغم من أن أكثر من 70% من المنظمات التي استهدفت بالدراسة تشير في أنظمتها الأساسية إلى أنه من ضمن الأنشطة التي تسعى إلى تنفيذها هو إعداد التقارير والتقّصي والرّصد في مجال عملها، إلا أن الدراسة لم ترصد أي نشاط فعلي وحقيقي يتعلق بإعداد تقارير عن وضع الأطفال أو حالة حقوق الإنسان في ليبيا بشكل دقيق وعلمي.

وفي هذا الجانب أشارت الدراسة الصادرة عن مركز "التيا الاستشاري" في ديسمبر 2015م، بأن المنظمات تشير في نظامها الأساسي عند التسجيل بمفوضية المجتمع المدني إلى مهام ومجالات العمل التي اختارتها بنفسها، وهي غالبًا ما كانت تختلف اختلافًا كبيرًا عما تفعله هذه المنظمات في الواقع ، الأمر الذي قد يكون مضللاً لعدة أسباب، وأيضا تفضل المنظمات إجراء أنشطة شاملة أو أنشطة مخصصة لدعم المستفيدين بناءً على الاحتياجات الحالية وفرص التمويل، وهذا هو السبب في قيام عدد منها بإجراء أنشطة في العديد من مجالات العمل التي لا تبدو ذات صلة بما هو مبين بنظامها الأساسي.[8]

والواقع أن الدراسة أظهرت بأن هناك بعض المنظمات لم تتجاوز نسبتها 5% من إجمالي المنظمات المشاركة في الدراسة، قامت بنشاطات ذات علاقة بمجال رصد حالات العنف وضحايا المنازعات المسلحة، وإعداد تقارير عنها. ومن الأمثلة على ذلك: تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا حول "أطفال ليبيا ضحايا العنف والألغام وسوء الأوضاع الإنسانية والمعيشية" الذي صدر سنة 2017. وكذلك تقرير جمعية "لماذا أنا؟" لحقوق المرأة حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا الصادر سنة 2016.

ولكن وكما سبق القول، فأن عملية إعداد التقارير ورصد الانتهاكات وتوثيقها لا يتم، في الواقع، بالشكل المنهجي الملائم والدقيق، وذلك بسبب غياب المعرفة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، وغياب التدريب على كيفية إعداد التقارير، وكتابة التقارير، ورصد الانتهاكات وتوثيقها والإبلاغ عنها. حيث أظهرت الدراسة أن جلّ المنظمات المشاركة في الدراسة ليست لها معرفة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولم يسبق لها المشاركة في أي تدريبات في هذا المجال، والنسبة البسيطة والتي لا تتجاوز 5% من هذه المنظمات والتي شاركت في تدريبات تتعلق بكيفية إعداد هذه التقارير، تعذّر عليها العمل بفاعلية بسبب جملة التحدّيات المشار إليها سابقا.

[8] دراسة مركز التيا – سابق الاشارة اليها – صفحة 26 و 27.

مدى معرفة المنظمات في مجال تقديم تقارير حول حقوق الطفل أو الإنسان إلى لجان الأمم المتحدة

لقد أظهرت الدراسة أن (3) ثلاثة منظمات فقط لها معرفة وخبرة في مجال التقارير المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق الإنسان، إلا أن الأمثلة التي أعطتها هذه المنظمات تظهر بأن تلك التقارير لا ترقى لمستوى التقارير النموذجية، وأهم أسباب ذلك هو عدم معرفة المنظمات بآلية إعداد هذه التقارير، حسب ما جاء في إجابات المنظمات المشاركة في الدراسة، حيث أن (90%) من المنظمات ذكرت عدم معرفتها بهذه التقارير.

الشكل رقم (8) معرفة المنظمات بالتقارير

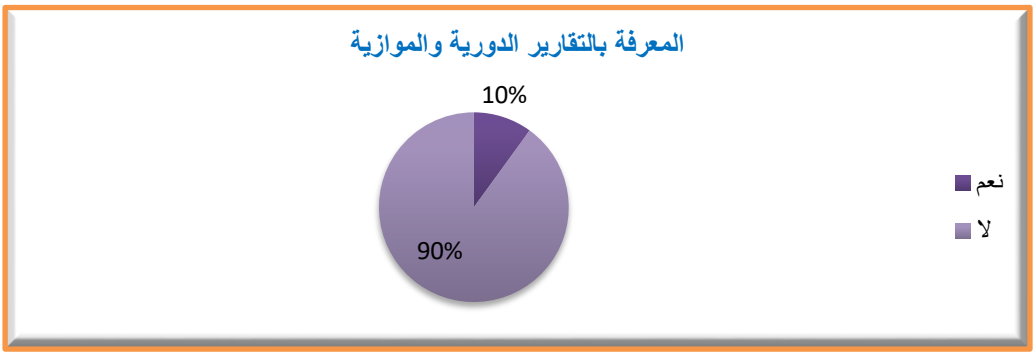

بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب المنظمات التي استهدفت بالدراسة لم تكن لديها معرفة كاملة بالتقارير الدورية والموازية، وحتى تلك التي شاركت في حضور دورات تدريبية في هذا المجال وهي قليلة، و نسبتها لا تتجاوز 5% من إجمالي المنظمات المشاركة في الدارسة[9]، لم تتمكن من تقديم تقاريرها، بسبب عدم تقديم الدولة الليبية لتقريرها الدوري.

الشكل رقم (9) مدى خبرة المنظمات في مجال إعداد وتقديم التقارير

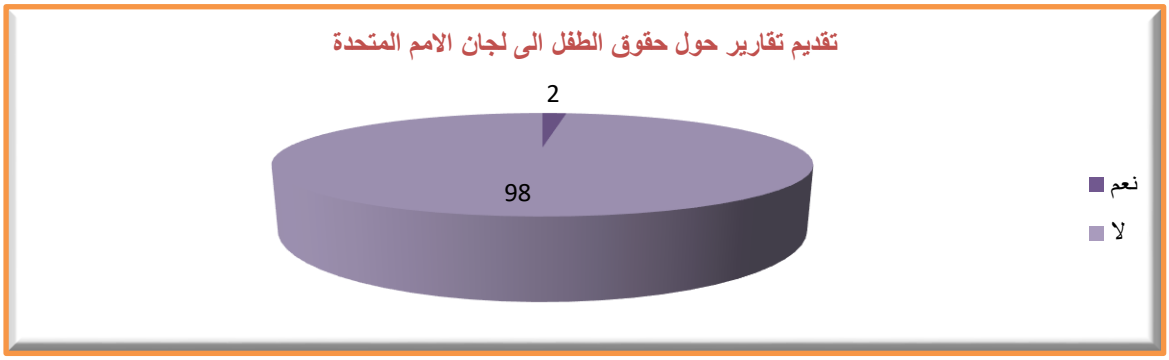

تعاون المنظمات المستهدفة بالدراسة مع منظمات غير حكومية دولية

شهدت ليبيا في فترة ما بعد 2011 دخول عدد من المنظمات الدولية غير حكومية للعمل بليبيا، حتى وصل عددها سنة 2015 إلى64 منظمة، بحسب تقرير مفوضية المجتمع المدني السّابق ذكره. وتعمل تلك المنظمات في مجالات مختلفة. ولكن بسبب الظروف الأمنية، وحالة عدم الاستقرار، والنزاع المسلح الذي لا زال مستمرا في ليبيا، اضطر أغلبها إلى مغادرة البلاد بعد 2014، ليستمر البعض منها في العمل من خارج ليبيا في حين توقف عدد أخر منها عن النشاط نهائيا ، الأمر الذي انعكس سلبا على المنظمات المحلية بتفويت فرص التعاون والتمويل.

ومن خلال المعلومات المتوّفرة لدى إدارة المنظّمات الأجنبية بمفوضية المجتمع المدني، يتبيّن تنوّع اختصاصات ونشاطات المنظّمات الأجنبية العاملة في ليبيا، من أنشطة دعم منظّمات المجتمع المدني وتمكينها إلى أنشطة حقوق المرأة والطّفل، مروراً بالتّعليم والإغاثة الإنسانية والمساعدة الطبيّة ونزع الألغام ومخلّفات الحروب وحقوق الإنسان وتطوير

[9] نظمت اليونيسف بمدينة طرابلس في اكتوبر 2013 دورة تدريبية حول كيفية إعداد التقارير الدورية الموجبة طبقا للمادة 44 من اتفاقية حقوق الطفل، وذلك وبحضور عدد 25 منظمة مدنية من كافة المدن الليبية تقريبا، وذلك بمناسبة عزم الدولة الليبية تقديم تقريرها الدوري الثالث والرابع .

الإعلام، إضافة إلى دعم مسار التحوّل الديمقراطي وتشكيل الأحزاب وتطويرها ومراقبة الانتخابات والحوكمة الرّشيدة ورصد ومكافحة التّعذيب وحقوق الأقليات ودعم وتطوير الحكم المحليّ والتنمية والتمكين ورفع القدرات والبيئة والتأهيل والمسرح والفنون .. وغيرها.

الشكل رقم (10) التوزيع النسبي للمنظمات الدولية غير الحكومية بحسب نوع النشاط

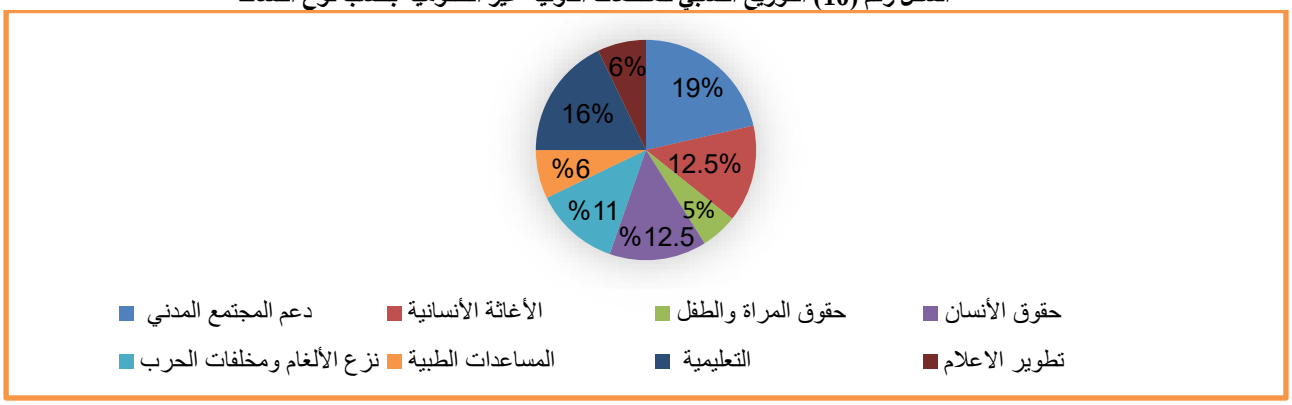

وقد أظهرت الدراسة أن 70% من المنظمات أجابت بأنه كان لديها فرصة تعاون ونشاط مع بعض تلك المنظمات الدّولية غير الحكومية، إلا أن الدارسة لم ترصد أي نشاط، من تلك الأنشطة، كان له علاقة بالتدريب على الآليات الدولية لحقوق الإنسان والطفل، وجل تلك الأنشطة كانت تنصب على التوعية بحقوق الإنسان بشكل عام، والعدالة الانتقالية، والانتخابات، والمشاركة السياسية للمرأة، وحقوق اللاجئين، والتخطيط الإستراتيجي.

وعلى الرغم من حداثة عهد المنظمات الدولية غير الحكومية في ليبيا، إلا أن الدارسة رصدت بأنها سجلت نسبة تعاون مع المنظمات المدنية المحلية أعلى من نسبة التعاون ما بين المنظمات المدنية المحلية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، فأغلب المنظمات المشاركة في الدارسة أشارت إلى أنها نفذت برامجها بالتعاون مع منظمات دولية غير حكومية منها على سبيل المثال معهد جنيف لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الانسان، والمعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومنظمة لا سلام بدون عدالة، وأطباء بلا حدود، منظمة أجيال السلام الأردنية.

الشكل رقم (11) نسبة التعاون مع المنظمات الدولية غير حكومية

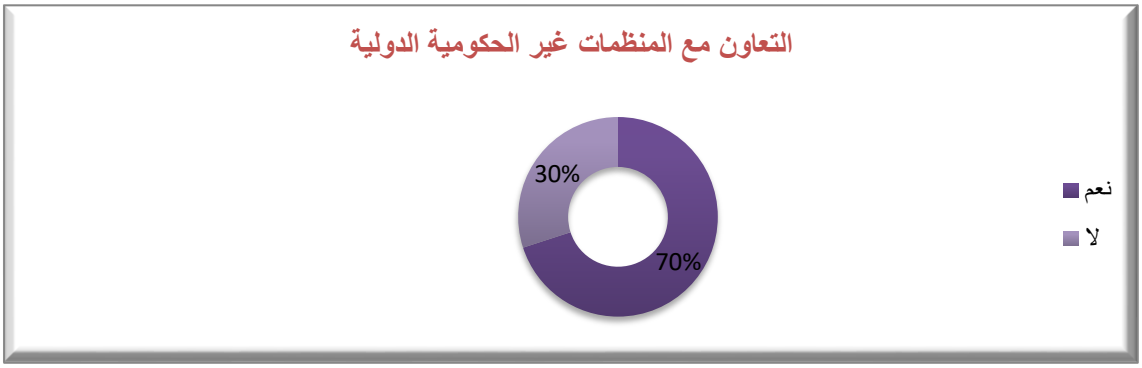

وللأسف، فقد غادرت جل هذه المنظمات ليبيا بسبب الظروف الأمنية، حيث لم يتجاوز العدد الموجود حاليا بمنظومة مفوضية المجتمع المدني (18) منظمة دولية غير حكومية فقط، وأغلبها تمارس عملها من خارج ليبيا، حيث تقوم في الواقع باستدعاء بعض المنظّمات والنشطاء من ليبيا للمشاركة في أنشطة وبرامج تخص الشأن الليبي يتمّ تنفيذها بتونس أو بعض البلدان الأخرى كمالطة ومصر وغيرها، وبتمويل مخصّص لإنفاقه في ليبيا وعلى برامج تنفّذ فيها، وهذا الإجراء ضاعف من تكلفة تلك البرامج، إضافة إلى ارتفاع ميزانية الخدمات الإدارية بسبب اضطرار ميسّري تلك المنظّمات للإقامة في البلاد المجاورة، إضافة إلى ارتفاع مصاريف نقل وإقامة النّشطاء الليبيين المستهدفين أو الشّركاء في تلك البرامج والأنشطة، وأحيانا صعوبة السفر ومشقته.

تعاون المنظمات المستهدفة بالدراسة مع منظمات الأمم المتحدة

أظهرت الدارسة أن كثيراً من المنظمات المدنية المحلية لم تتح لها إمكانية وفرصة الاستفادة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة في ليبيا، وجل من سنحت لها هذه الفرصة كان نشاطها مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة اليونيسف. ولعل عدم وجود مقار ثابتة ومستقرة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة في ليبيا كان سببا مباشرا في ضعف علاقة التعاون هذه، إضافة إلى ضعف إمكانيات المنظمات المحلية في التعامل مع آليات التواصل الحديثة، حيث أن جل المنظمات المحلية ليس لها مواقع إلكترونية، الأمر الذي يزيد من ضعف التواصل مع باقي منظمات الأمم المتحدة التي تتخذ مقارا لها خارج ليبيا في ظل الظروف الراهنة.

الشكل رقم (12) نسبة التعاون مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة

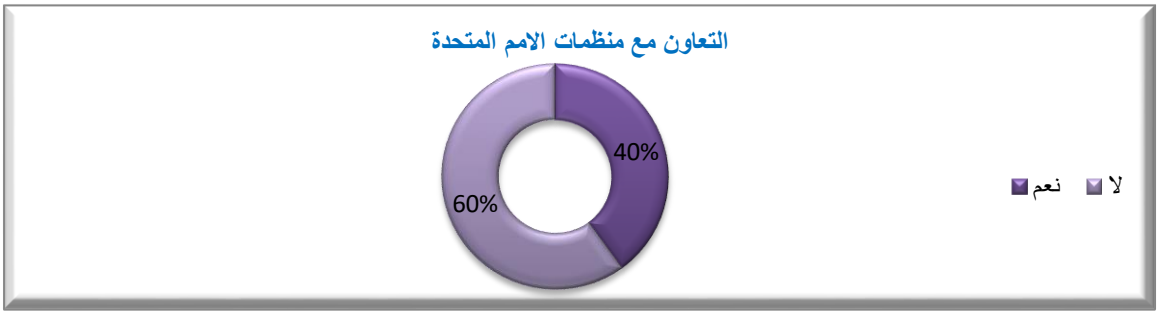

كما أظهرت الدارسة أن اليونيسف هي المنظمة الوحيدة التي عملت في مجال التدريب على كيفية إعداد التقارير الدورية الموجبة طبقا لنص المادة 44 من اتفاقية حقوق الطفل خلال الست سنوات الأخيرة، حيث استهدفت عدداً من منظمات المجتمع المدني المحلي لغرض تدريبهم حول كيفية إعداد وكتابة هذه التقارير في سنة 2013م، إلا أن هذا النشاط والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لم يتكرر طيلة السنوات الماضية مع منظمات أخرى، وكذلك لم يتم استهداف المنظمات التي حظيت بهذا التدريب، بأي تدريبات أخرى لتعزيز قدراتهم وإمكانياتهم في هذا المجال.

مصادر تمويل المنظّمات

يمثّل التمويل الشريان الحيوي لاستمرار الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية وديمومتها، وكلّما أمكن التغلب على مشكلة شحّ الموارد المالية وتوفيرها من مصادرها المختلفة، كلما استطاعت تلك المنظمات تحقيق الأدوار المنوطة بها بشكل افضل، ويتم التمويل عادة من ثلاثة مصادر أساسية:

- **الأوّل** ويتمثل في التمويل الذاتي من خلال مساهمات واشتراكات الأعضاء والهبات، إضافة إلى ممارسة الأنشطة المولدة للدخل،
- **والثاني** وهو التمويل العام أو التمويل الحكومي،
- **والثالث** وهو التمويل الخارجي ممثلا في معونات نقدية أو عينية تقدمها دول أو منظمات دولية وأجنبية.

وبالنّظر إلى عدم توفّر تقارير عن تلك التّمويلات، إذ أن أغلب تلك المنظمات لا تقوم بنشر موازناتها وإتاحتها، فقد حاولت الدارسة التعرف على مصادر تمويل المنظمات، في إطار التعرف على احتياجات هذه المنظمات.

وقد صرحت تقريبا 75% من المنظّمات التي شملتها الدراسة بأنّها تمول نفسها ذاتيا، أي من خلال اشتراكات العضوية ورسوم انتساب الأعضاء، وأقل من 10% صرحوا بتلقيهم تمويلاً من منظمات دولية حكومية وغير حكومية، وبالمثل أي 10% بتمويل من شركات ومؤسسات القطاع الخاص، و 5% بتمويل من المؤسسات الحكومية.

ويشير تقرير صادر عن اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنّ معظم المنظّمات المدنية المستطلعة آراء قادتها في عدد من المدن الليبية قد اعتمدت في تمويلها خلال الفترة 2013-2014 على تبرّعات أعضائها [10].

أمّا تحليل استمارة تجديد التّسجيل في المفوّضيّة التي أعدّتها إدارة التسجيل والتوثيق فقد بيّنت أنّ 90% من الجمعيات والمنظّمات المحليّة تعتمد في تمويلها على الأعضاء أنفسهم[11] .

الشكل رقم (13) مصادر تمويل المنظمات

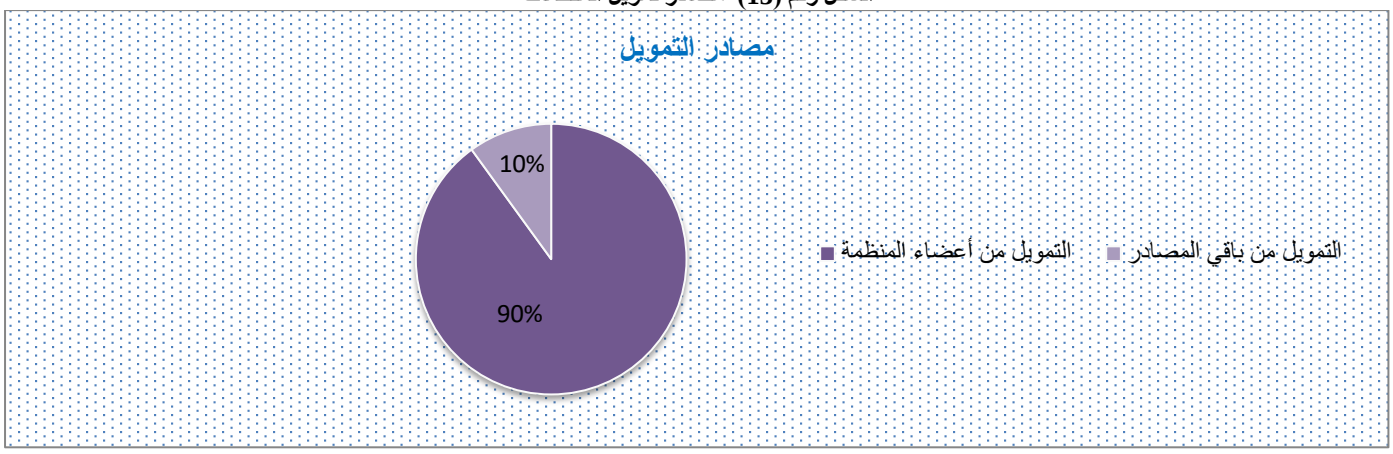

والواقع، أن اعتماد المنظمات المحلية على التمويل الذاتي، يعد من وجهة نظر هذه المنظمات إحدى الصعوبات والتحديات التي تواجه عملها، وأداء دورها على أكمل وجه، الأمر الذي يتطلب التركيز على تدريب المنظمات بآليات استقطاب التمويل من مصادر أخرى، ذلك أن عملية استقطاب التمويل وخاصة من المنظمات الدولية والمانحين الأجانب يمر بعملية إجرائية معقدة إلى حد ما، الأمر الذي يتطلب توعية وتعريفا للمنظمات المدنية بآليات هذه العملية والتّدريب حول مهارات كتابة المشاريع واستقطاب التّمويلات حولها مع الاخذ بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ علي استقلالية تلك المنظمات وعدم خدمة أجندات اجنبية.

الصعوبات التي تواجه المنظمات للقيام بنشاطها

يظهر الشكل التالي رقم (14)، أبرز التحدّيات والصّعوبات التي تعيق قيام المنظّمات المدنية بأنشطتها بحسب نتائج الاستبيانات، ومن أهم تلك التحديات والصعوبات نجد ما يلي:

- تردي الأوضاع الأمنية الذي خلق حالة من الانكماش لدى المنظمات، خاصة بعد أن تكررت حالات خطف واغتيال بعض نشطاء المجتمع المدني، دون أن يعقب ذلك أي إجراءات قانونية لملاحقة الجناة، وإنصاف الضحايا. فالمدافعون عن حقوق الانسان -خاصة النساء- يواجهون الخطر الشديد بسبب حالة انعدام الامن وانتشار الصراع المسلح، بل اضحى المدافعون عن حقوق الانسان ضحايا الاغتيالات وعمليات الخطف والتعذيب والاعتقالات غير القانونية.[12]
- الصراع المسلح في ليبيا، انعكس سلبا على المنظمات، حيث خلق أجواءً من عدم الاستقرار، وتردٍ للأوضاع الأمنية، الأمر الذي أصبحت معه عديد المنظمات غير قادرة على العمل بسبب غياب الأمن والاستقرار.

[10] تقرير اليونيسف – سابق الذكر – صفحة (4) .
[11] تقرير مفوضية المجتمع المدني سنة 2016، سابق الذكر .
[12] واقع جمعيات حقوق الانسان في ليبيا: صعوبات العمل ومتطلبات النشاط، صادرة عن المعهد العربي لحقوق الانسان سنة 2015، صفحة52.

- ضعف أو غياب التّعاون مع الجهات الحكومية، خاصة بعد الانقسام السياسي والصّراع على "الشّرعية" والذي تمثّل في وجود حكومتين واحدة في الشرق الليبي وهي الحكومة المؤقتة، وأخرى بالغرب الليبي وهي حكومة الوفاق، حيث وجدت المنظمات نفسها في وضع محرج، وتخوّف من اتّهامها بالولاء لحكومة على حساب الأخرى.
- اعتماد المنظمات على التّمويل الذاتي، وهو غير كافٍ لسد احتياجات المنظمات للقيام بنشاطها على أكمل وجه. وهذا التحدي نجده حاضرا بقوة في احتياجات المنظمات العاملة في المجال المدني اجمالا، وحقوق الانسان خاصة.[13]
- عدم توفّر مقرّات ثابتة وملائمة للمنظمات، انعكس سلبا على بيئة العمل، وعنصر الاستقرار والاستمرارية للمنظمة. حيث تعذر على المنظمة حفظ مستنداتها، وأجهزتها في مكان ثابت، وأضعف قدرتها على إدارة أعمالها وتنظيم اجتماعاتها، ما جعل كثيراً من المنظمات تعمل من خلال حقيبة بيد أحد أعضائها، وهو ما يضعف ثقة الغير بها، ويضعف عملية التواصل معها.
- ضعف إمكانيات المنظمات المدنية في مجال التكنولوجيا، حيث أظهرت الدارسة أن النسبة الغالبة من المنظمات، لا يتمتع أعضاؤها بمعرفة كافية بالتكنولوجيات الحديثة أو أنهم لا يستخدمونها لأنها غير متاحة، الأمر الذي حال بينها وبين التواصل معها، فأغلب المنظمات ليس لديها موقع على شبكة الأنترنت، وقلة منها تستخدم صفحة على الفيس بوك، والمنظمات التي لديها عنوان للبريد الإلكتروني، غالبا ما يكون شخصياً وباسم أحد أعضائها. كما أن المنظمات لا تعتمد على التكنولوجيا في تنظيم وإدارة نشاطها، ما خلق حالة عزلة للمنظمات المدنية الليبية، خاصة وأن اغلب المنظمات الدولية، تفضّل التواصل والتعاون مع المنظمات التي تستخدم هذه الامكانيات.
- مغادرة عديد المنظمات الدولية غير الحكومية ليبيا، وذلك بسبب النزاع المسلح، وتردي الأوضاع الأمنية، ما أدى إلى حرمان المنظمات المدنية من فرص كثيرة. كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية التي استمرت في العمل من خارج ليبيا، اضطرت إلى تنظيم برامجها ونشاطاتها على أراضي دول أخرى، ما جعل فرص المشاركة من قبل المنظمات المدنية الليبية المستهدفة بهذه البرامج والتدريبات، محصورة في قلة منها فقط، بسبب عدم قدرة بعضها على السفر لأسباب عدة، منها أحيانا، عدم حوزة المستهدف بالتدريب لجواز سفر ساري المفعول، وتعذر الحصول على جواز سفر جديد في ليبيا حاليا، بسبب عددٍ كثير من المشاكل الفنية والبيروقراطية. كذلك صعوبة حصول المستهدفين بتلك التدريبات على التأشيرات المطلوبة أحيانا، وأحيانا أخرى لأسباب وظروف شخصية، وخاصّة النّساء منهم.14
- قلة التدريبات والبرامج، وعدم استمرارها نتيجة الظروف التي تمر بها ليبيا منذ أكثر من خمسة سنوات، الأمر الذي جعل من إمكانية تنظيم دورات تدريبية داخل ليبيا، مسألة غاية في الصعوبة، ويتعذر تأمينها، وإنجازها، وفي حال إمكانية ذلك، تعذر ضمان حضور المشاركين، خاصة إذا كانت التدريبات تستهدف أشخاصاً ومنظمات من مناطق ومدن أخرى، كما يتعذر استقدام خبراء ومدربين من خارج ليبيا.
- نظّرة الرأي العام السّلبية نحو العمل المدني، والمنظمات المدنية، الأمر الذي أثر سلبا في عملية التفاعل مع الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمات، وكذلك قلة الدعم المحلي وخاصة من القطاع الخاص، لهذه المنظمات.
- ضعف التّعاون والتّنسيق ما بين منظّمات المجتمع المدني ذاتها، وذلك يظهر في قلة الشبكات والاتحادات التي تضمّ المنظمات بشكل عام، أو المنظمات التي تعمل في نفس المجال، ما يصعب على المنظمة تنفيذ البرامج والمشاريع التي تحتاج، عادة، إلى تظافر الجهود، والتعاون، من أجل ضمان تنفيذها، وتحقيق أهدافها.
-

الشكل رقم (14) الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات

[13] واقع جمعيات حقوق الانسان في ليبيا- المرجع السابق- صفحة 37.

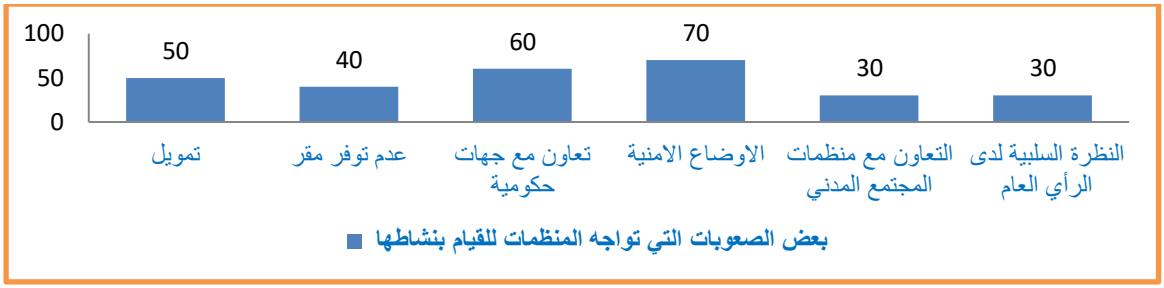

وقد أكدت المنظمات في اللقاءات المباشرة على ذات التحديات والصعوبات. فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى المنظمات أن التواصل وبناء علاقات الثقة مع المجالس البلدية والحكومة بشكل عام، يعد من أبرز التحديات، بل إن بعضها يرفض التعامل مع المنظمات المدنية. وذكرت منظمة أخرى أن عدم قدرة المنظمات المحلية للتعامل مع آليات الحماية الدولية، والعمل داخل السجون، وعدم وجود أي صلاحيات للتحقيق والتقصي حول انتهاكات حقوق الإنسان، هي من بين التحديات الأبرز التي تواجهها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ ذات التحديات قد وردت أيضا في دراسة مركز "التيا الاستشاري" سابقة الذّكر، والتي رصدت أن "معظم منظمات المجتمع المدني تستخدم المعدات والمواقع الشخصية (مكتب أو منزل عضو) للقيام بأنشطتها، وعدد قليل من المنظمات لديها عنوان بريد إلكتروني أو صفحة على Facebook. كما أنها تفتقر للتمويل، حيث تعتمد معظم المنظمات على مساهمات الأعضاء الأمر الذي يعيق بشكل خطير قدرتها على التخطيط الإستراتيجي للأنشطة) المصدر السابق).

حاجيات الجمعية للقيام بأنشطتها على أكمل وجه

مع أن أغلب منظمات المجتمع المدني تعتمد على التمويل الذاتي المتأتي من اشتراكات الأعضاء، وتعاني من قلة التمويل الحكومي، وكذلك الخارجي، إلا أن أغلبها ترى في أن التعاون مع منظمات دولية لها خبرة في مجالات عملها يعد من أهم الاحتياجات الضرورية لقيام هذه المنظمات بأنشطتها على أكمل وجه، إذا ما أتيحت الفرصة لكافة المنظمات.

وتأتي في المرتبة الثانية من قائمة الاحتياجات، المعرفة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، حيث أظهرت الدارسة افتقار هذه المنظمات للمعارف حول هذه الآليات وكيفية الاستفادة منها ، وإلى ندرة الدورات التدريبية المتخصصة حول هذا الموضوع.

يتطلب هذا الأمر توسيع نطاق التعاون ليمتد إلى شريحة أوسع من المنظمات وفي كافة المناطق، إذ هناك مؤشرات وقد أكدتها أيضا دراسة مركز "التيا الاستشاري" سابقة الذّكر، على أن "الدورات التدريبية التي ينظمها المجتمع الدولي تميل إلى التركيز على نفس الدائرة الصغيرة من منظمات المجتمع المدني ذات التنظيم الجيد والمنظمة"، أمّا تلك التي تحتاج بالفعل إلى دعمٍ فعليّ لقدراتها فتحرم من تلك الفرص بسبب افتقارها للتّنظيم والتّسيير الجيّدين.

الشكل رقم (15) حاجيات المنظمات للقيام بنشاطها

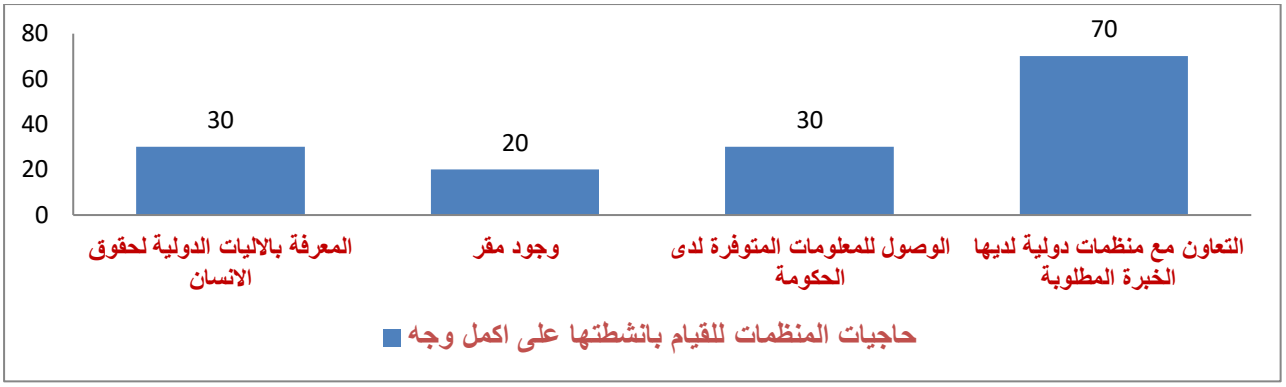

ونعتقد أن ذلك يبرره حاجة الجهات المانحة لمنظمات فاعلة، ولها القدرة على إدارة المشاريع، وتمتلك مهارات التواصل باللغة الإنجليزية، وكذلك إمكانية استخدام التكنولوجيا بشكل يمكن من جودة التواصل وتبادل المعلومات. إلا أن ذلك سيؤدي في آن معاً، إلى تهميش المنظمات التي تفتقر إلى هذه الامكانيات وهي النسبة الغالبة حاليا، الأمر الذي ينبغي معه أن تخصص تدريبات يكون هدفها رفع امكانيات وقدرات المنظمات النّاشئة حديثاً وتلك التي تفتقر إلى القدرات التّنظيمية أيضاً بما يمكنها من الاستفادة من فرص التعاون مع الجهات المانحة.

التدريبات التي تحتاجها المنظّمات لتعزيز قدراتها في مجال حماية حقوق الطفل و حقوق الإنسان بشكل عام

يظهر الجدول التّالي أبرز الاحتياجات التّدريبيّة التي عبّرت المنظّمات المشاركة في الدّراسة عن حاجتها إليها، حيث تصدّرت الحاجة إلى التّدريب في مجال الآليات الدّوليّة لحقوق الإنسان وكتابة التّقارير وجمع المعلومات وتوثيقها والرّصد الميداني والتّحقيق حول انتهاكات الحقوق، بنسبة 85%، ثم تلتها التّدريبات في مجال المناصرة والحشد والتّربية على حقوق الإنسان، بنسبة 70%، ثمّ التّخطيط الإستراتيجي وحماية المعلومات، حيث بلغت نسبتها 65%، ثم إدارة الجمعيات وتسييرها نسبة 45%.

الشكل رقم (16) التدريبات التي تحتاجها المنظمات لتعزيز قدراتها في مجال حقوق الطفل

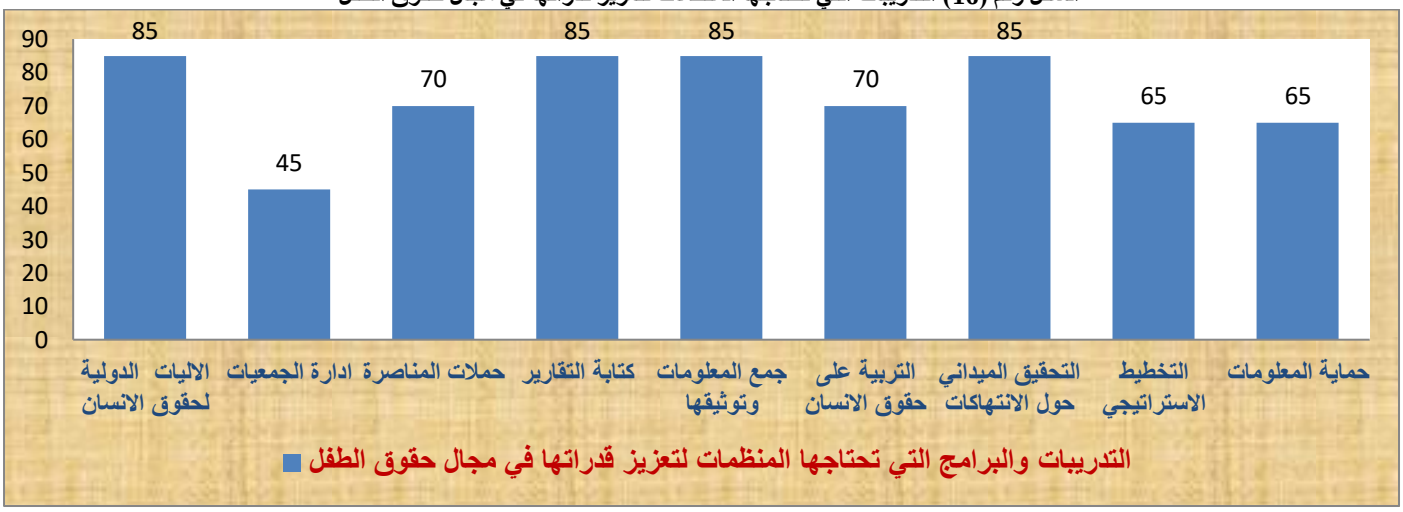

أبرز القضايا الواجب التركيز عليها في مجال حقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام

احتلت قضايا حماية الأطفال من النزاعات المسلحة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي الأولوية في سلم القضايا الواجب التركيز عليها في مجال حقوق الطفل، حيث بلغت ما نسبته 60% من جملة القضايا، وجاءت قضية حماية الأطفال

من العنف بكافة أشكاله خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا في المرتبة الثانية في سلم القضايا، حيث بلغت ما نسبته 50%. كما أظهرت الدراسة أن قضية التوعية باتفاقية حقوق الطفل بين الأطفال والكبار مسألة ذات أهمية واحتلت المرتبة الثالثة في سلم الأولويات، إضافة إلى قضية منع إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وحماية الأطفال النازحين والمهجرين.

الشكل رقم (17) اهم القضايا الواجب التركيز عليها من وجهة نظر المنظمات

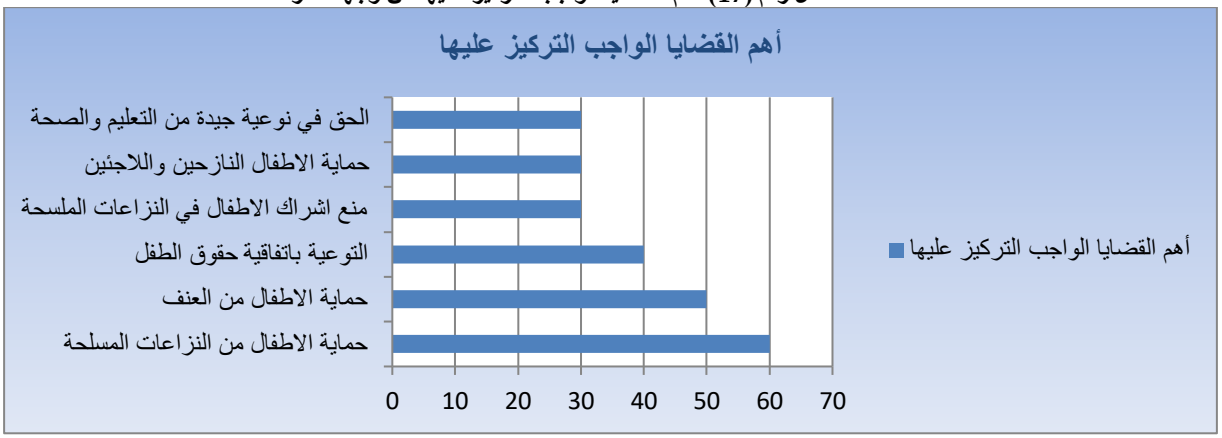

الاستنتاجات الختامية

1. رغم ارتفاع معدل تأسيس المنظمات الحقوقية بعد سنة 2011، إلا أن استمرارها وفاعليتها على أرض الواقع شهد انخفاضاً ملحوظاً، إضافة إلى توقف عدد من المنظمات عن العمل، بسبب قلة التمويل والظروف الأمنية والنزاع المسلح. ومن نتائج هذا الوضع مغادرة عدد كبير من النشطاء رجالا ونساء الى بلدان أخرى. وقد أثر ذلك سلبيا على مردودية عمل تلك المنظمات وأحدث فراغا كبيرا في الساحة الحقوقية في ليبيا.
2. ان التحديات والصعوبات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان كثيرة ومتنوعة .فبالإضافة الى المخاطر المتعلقة بسلامة النشطاء والناشطات، فإن نظرة المجتمع بقيت نظرة سلبية تجاه العمل الأهلي في مجال حقوق الإنسان خاصة إذا كانت تقوده نساء. ومن بين الصعوبات الأخرى ضعف المنظمات في إدارة اعمالها وصعوبة الحصول على التمويل اللازم وغير المشروط وسهولة اتهامها بالانحياز لهذا الطرف وذاك.
3. عدم دقة بيانات التواصل مع المنظمات، بسبب عدم تحديثها من ناحية أو بسبب عدم انتظام نشاطها أو تعليق نشاطها أو اندثارها نهائيا من ناحية أخرى. وقد أدى ذلك الي اعتماد المنظمات الدولية على المنظمات الليبية المعروفة والتي لها القدرة على تنفيذ البرامج .
4. ان مغادرة عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية ليبيا بعد اندلاع الأزمة سنة 2014 خلق فراغا كبيرا في وقت كانت فيه المنظمات الليبية في أمس الحاجة الى الدعم والتضامن الدوليين .ولئن حاولت بعض تلك المنظمات الدولية مواصلة دعمها من خارج ليبيا فإن الشعور لدي عدد من المنظمات الليبية هو خيبة الأمل وفقدان الثقة في تلك المنظمات.
5. ان قلة الدعم الحكومي والخارجي، واعتماد المنظمات على التمويل الذاتي هي من الأمور التي انعكست سلبا على نشاطها ووجودها. ويجب الإشارة هنا الى ان الدعم الحكومي المتوفر يذهب في غالب الأحيان ، حسب ما أدلى به بعض النشطاء، الى منظمات تم تأسيسها من قبل موظفين حكوميين بغاية الحصول على تمويلات لا غير.
6. عدم توفر برامج وتدريبات متخصصة حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وكتابة التقارير، والرصد والتحقيق الميداني حول حقوق الإنسان والانتهاكات التي تتعرض لها. كما أشار عدد من المستشفى بينا المستشفى بينا المستجوبين الى الحاجة الملحة لبرامج متخصصة لتدريب مدربين محليين في المجالات المذكورة.
7. حاجة منظمات المجتمع المدني إلى بناء القدرات والمساعدة في تنظيم الأنشطة وتنفيذها وتعزيز الثقة بمنظمات المجتمع المدني، من قبل الناس والحكومة، والمجتمع بشكل عام.
8. عدم وجود قانون ينظم عمل المجتمع المدني، وكذلك غياب سلطة وطنية موحدة وواضحة، الأمر الذي ينمي الشعور لدى منظمات المجتمع المدني بأنها تعمل في مجال خطير وغير مستقر.

9. وهناك ظاهرة جديدة في ليبيا وهي ان عدد لا يستهان به من نشطاء المجتمع المدني لا يحملون الجنسية الليبية لأسباب متعددة ويعتبرون من فئة "البدون" ولتلك الأسباب لا يسمح لهم القانون بتأسيس منظمات والاعتراف بها كما ليست لهم جوازات سفر وهم محرومون من السفر والتمتع بالتدريبات خارج الوطن.

التّوصيات :

تجدر الإشارة إلى أن الدراسة جاءت في ظروف غير اعتيادية تمر بها ليبيا، حيث اتسمت الحالة الليبية بالصراع المسلح المندلع منذ سنة 2014، وما صاحبه من ظروف أمنية غير مستقرة وغير أمنة، كل ذلك يفترض أن ينعكس على نتائج هذه الدارسة، ومع ذلك حاولت الدراسة أن تنخلص إلى مجموعة توصيات صالحة للتنفيذ علي الأمد القريب والبعيد في آن، ولأن تكون أساسا للعمل من أجل تنفيذ برنامج شامل لدعم وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال حماية حقوق الطفل والإنسان بشكل عام، وتأهيلها من أجل إعداد التقارير الموازية حول احترام حقوق الإنسان، وتأسيس وتعزيز آليات الشراكة والتشبيك بين المنظمات من جهة، ومع باقي أصحاب المصلحة من جهة أخرى. كما تسمح بالرصد والمتابعة والمساءلة، وتعزيز التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومن ضمنها لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة٠ لذا ارتأينا أن نخلص إلى توصيات مصنفة بحسب محاور الدارسة، وذلك على النحو التالي:-

1- في مجال تمويل المنظّمات:

- تدريب المنظّمات في مجال إعداد الميزانيات السّنوية، وكتابة التّقارير المالية.
- تدريب في مجال استقطاب وتنويع مصادر التّمويل.
- تدريب في مجال التصرّف المالي ومسك الدّفاتر والسّجلات المالية.
- تدريب في مجال كتابة المشاريع وتصميم ميزانياتها.

2- في مجال أنشطة المنظمات الحقوقية في ليبيا:

- التدريب في مجال التّخطيط الإستراتيجي ووضع خطط عمل تنفيذية إستنادا إلى المقاربة المبنية على حقوق الإنسان.
- التّدريب حول مقاربة الاستدامة في التخطيط والبرمجة.

3- في مجال التعاون مع والاستفادة من اللآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان:

- التدريب حول الآليات الدّولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك الإجراءات الخاصة و الاستعراض الدولي الشامل
- التّدريب حول التّقارير الدّورية الموجبة وفقاً للآليات الدّولية لحقوق الإنسان.
- التدريب حول منهجية إعداد وكتابة التّقارير الموازية.
- التدريب حول متابعة توصيات اللجان الدّولية لحقوق الإنسان على تقارير الدّولة.

4- في مجال تعاون المنظمات الليبية مع المنظمات غير الحكومية الدولية:

- إعداد دليل للاتّصال والتّواصل مع المنظّمات الدّولية غير الحكومية.
- تدريب المنظّمات حول آليات ووسائل الاتّصال والتّواصل مع المنظّمات الدّولية.
- إيجاد آلية لتنسيق التّعاون ما بين المنظّمات الدّولية غير الحكومية العاملة بليبيا، في مجال تعزيز قدرات منظّمات المجتمع المدني الليبية.

5- في مجال تعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة:

- دعوة بعثة الأمم المتّحدة لدعم ليبيا لإصدار دليل توجيهي للتّعريف بمنظّمات الأمم المتّحدة العاملة في ليبيا وبرامجها ومجالات عملها وطرق الاتّصال والتّواصل معها.
- عقد ورشة عمل سنوية لمنظّمات المجتمع المدني الليبية مع منظّمات الأمم المتّحدة العاملة في ليبيا، للتعارف وتبادل الخبرات وتقديم المشاريع والبرامج ووضع خطط التّعاون والتّنسيق.
- تعزيز قدرات المنظّمات الليبية في مجال التكنولوجيات الحديثة ومنّصات التّواصل الاجتماعي.
- دعوة الأمم المتحدة لوضع برنامج لحماية النشطاء وخاصة النساء

6- في مجال تجاوز الصعوبات التي تواجه المنظمات للقيام بنشاطها:

- تعزيز قدرات نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الحماية الذأتية خلال النّزاعات المسلّحة.
- إيجاد آليّة لحماية نشطاء المجتمع المدني والتّضامن الدّولي معهم ودعوة بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا لوضع برنامج لحماية النشطاء.
- تعزيز دور مفوّضيّة المجتمع المدني في الدّفاع عن نشطاء المجتمع المدني وحمايتهم، وفي تطوير آليات للتّعاون مع المؤسسات الحكومية، وتوفير الدّعم المالي للمنظّمات.
- دعوة الحكومة إلى تخصيص مقارّ لمنظّمات المجتمع المدني، وخاصّة على مستوى البلديات، مثل تخصيص مقار "حركة اللجان الثّورية" السابقة في مختلف المدن والبلديات، بما في ذلك "المثابات الأم لحركة اللجان الثّورية" كمقّرات أو "بيوت لمنظّمات المجتمع المدني".
- تعزيز فرص مشاركة المرأة في العمل المدني، وخاصة في مجالس إدارة المنظّمات والجمعيات، وتسهيل فرص مشاركتها في الدّورات التّدريبية والأنشطة الخارجية.
- إقامة دورات وبرامج تدريبية في المدن اللّيبية الآمنة.
- رفع وعي الرأي العام بأهمية العمل المدني وحفز روح التطّوع لدى الناس عبر حملات التّوعيّة والبرامج الإعلامية المختلفة.
- توفير فضاء مستقل وآمن لمساعدة المنظمات على إقامة نشاطاتها والتنسيق بينها.
- تشجيع وتعزيز وتطوير العمل الشّبكي وبناء التّحالفات وإنشاء الاتّحادات النّوعيّة، والتّدريب في المجال.
- تشجيع وتطوير آليات التّعاون والشّراكة ما بين منظّمات المجتمع المدني والمجالس البلدية، خاصة في المناطق التي شهدت انتخابات بلدية، وكذلك تلك التي تعاني من صعوبات وتحدّيات كبيرة، كالنّزوح، والنّزاعات المسلّحة.

7- في مجال توفير حاجيات الجمعيات لتمكينها من القيام بأنشطتها:

- تخصيص تدريبات يكون هدفها رفع امكانيات وقدرات المنظمات النّاشئة حديثاً وتلك التي تفتقر إلى القدرات التّنظيمية أيضاً بما يمكنها من الاستفادة من فرص التعاون مع الجهات المانحة.

8- في مجال التدريب لتعزيز قدرات المنظّمات في مجال حماية حقوق الطفل والإنسان:

- التدريب في مجال جمع المعلومات وتوثيقها والرّصد الميداني والتّحقيق حول انتهاكات الحقوق.
- التّدريب في مجال الحشد والمناصرة لقضايا حقوق الإنسان.
- التدريب في مجال نشر ثقافة حقوق الطّفل والتّربية على حقوق الإنسان.
- التدريب في مجال التّخطيط الإستراتيجي وحماية المعلومات.
- التدريب في مجال إدارة الجمعيات وتسييرها.

9- في مجال القضايا الواجب التركيز عليها في حقوق الطفل :

- قضايا حماية الأطفال في أوضاع النزاعات المسلحة
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال في المناطق التي شهدت ولا تزال نزاعات مسلّحة.

- قضية حماية الأطفال من كلّ أشكال العنف وسوء المعاملة والإهمال.
- قضية التوعية باتفاقية حقوق الطفل بين الأطفال والكبار.
- قضية منع إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة،
- قضية حماية حقوق الأطفال النازحين والمهجرين.

الخاتمة

شهدت ليبيا بعد سنة 2011 نمواً سريعا في قطاع المجتمع المدني، ولكنه برز أكثر في جانب تزايد عدد منظمات المجتمع المدني بشكل عام، ولم يصاحبه تطوير ومساندة ودعم في إمكانيات وقدرات هذه المنظمات، ما جعل قطاع المجتمع المدني في ليبيا، غير قائم على أسس متينة، كما لم تتح له الظروف الملائمة لنموه واستمراريته بشكل فاعل.
فالمنظمات المدنية بدأت تعمل في ظل تعطيل العمل بالقانون رقم 19 لسنة 2001م بشأن الجمعيات الأهلية، وعدم صدور أي تشريع جديد خاص بها، يضمن لها بيئة قانونية صالحة للعمل بكافة الضمانات القانونية، ما خلق حالة من الفوضى في تأسيس وتنظيم عمل المنظمات المدنية.
كما أن دخول عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى ليبيا، لم يستثمر على الوجه الأكمل، بسبب عدم وضوح القواعد المنظمة لعملها في ليبيا، ما خلق أمامها كثيراً من القيود والتحديات، وفي ذات الوقت ضيّع فرصة الاستفادة منها على الوجه الأمثل.

كما أن الصراع المسلح المندلع في البلاد وما ترتب عليه من تردٍّ للأوضاع الأمنية، والانقسام السياسي والصراع على الشرعية، كلّ تلك الظروف خلقت بيئة عمل صعبة أمام منظمات المجتمع المدني، ما أدى إلى توقف بعضها عن العمل، وخروج العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية من ليبيا.
وعلى الرغم من كل تلك الظروف، فإن بقاء بعض المنظمات في ساحة العمل، ومنها المنظمات موضوع الدراسة، يعد انتصارا كبيرا للعمل المدني في ليبيا، كونها استطاعت الصمود والبقاء، وإثبات القدرة على العمل رغم كل تلك الظروف، الأمر الذي يستدعي مساندتها ودعمها وتعزيز قدراتها، لضمان استمراريتها، من جهة، وتحفيز غيرها من المنظمات للعودة لساحة العمل المدني والحقوقي من جديد.

حقيقة، وعلى الرغم من انخفاض معدل تأسيس منظمات المجتمع المدني، وخاصة الحقوقية منها، في السنوات الخمس الأخيرة، إلا أنّ الموجود منها حاليا، أثبت قدرةً على العمل من أجل تحقيق أهدافها، وكذلك قدرةً على إحداث نهضة نوعية، وليس كمّية، في قطاع المجتمع المدني بشكل عام، إذا ما توفر لها الاستفادة من البرامج والتدريبات التي تعزز من قدراتها الذاتية، وتمكنها من كيفية إدارة أعمالها، وضمان استمراريتها بفاعلية، وذلك على نحو ما ذُكر في التوصيات.
كما أن التوعية بأهمية هذه المنظمات، ومجالات عملها، وباعتبارها شريك أساسي للدولة في عملية التنمية مسألة غاية في الأهمية، وذلك لضمان تعزيز الثقة ما بين هذه المنظمات والحكومة من جهة، والجمهور من جهة أخرى.
حاولت هذه الدارسة أن ترصد أهم التحديات والاحتياجات التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الطفل، و حقوق الإنسان بشكل عام. ولا تختلف تلك التحديات والاحتياجات كثيراً، بل تكاد تكون نفسها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام. لذا فإن العمل على توفير بيئة قانونية ملائمة ومساندة وداعمة لهذه المنظمات، بما يضمن التغلب على تلك الصعوبات واجتياز تلك التحديات، سيسهم بلا شكّ في جعل منظمات المجتمع المدني لاعباً فاعلاً وأساسيّاً في عملية بناء الدولة على أسس حقوقية وديمقراطية خاصة في هذه المرحلة الانتقالية .

المراجع

1. تقرير اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا، حول منظمات المجتمع المدني الليبية، سنة 2014
2. تقرير مفوضية المجتمع المدني حول المنظمات المدنية والمنظمات الأجنبية (الدولية غير الحكومية) سنة 2016

3. تقرير مركز التيا للاستشارات سنة 2015 حول منظمات المجتمع المدني في ليبيا
4. تقرير لجنة حقوق الطفل الدولية، في دورتها 33 في جلستها (875 و876 (CRC/C/SR) المعقودتين في 27 يونيو 2003، بمناسبة نظر اللجنة في التقرير الثاني المقدم من ليبيا (CRC/C/93/ADD.1)
5. قائمة المنظمات المدنية المحلية المشهرة بمفوضية المجتمع المدني.
6. دراسة بعنوان: واقع جمعيات حقوق الإنسان في ليبيا: صعوبات العمل ومتطلبات النشاط، صادرة عن المعهد العربي لحقوق الإنسان سنة 2015.

الملاحق

1. نموذج الاستبيان
2. قائمة بأسماء المنظمات المستهدفة بالدراسة.
3. تقرير اجتماع طرابلس بمنظمات المجمع المدني
4. تقرير اجتماع بنغازي بمنظمات المجمع المدني

استبيان حول نشاطات وحاجيات الجمعيات الأهلية الليبية

في مجال حماية الطفولة وحقوق الإنسان

تقديم:

يضع هنا لمحة عن المنظمة والمشروع ودواعي القيام بهذا الاستبيان.

استمارة الاستبيان

- اسم المنظمة : .....
- اسم رئيس المنظمة أو ممثلها القانوني : .....
- المقر والعنوان : .....
- سنة التأسيس : .....
- رقم وتاريخ التسجيل : .....
- مجال عمل المنظمة (اختصاصها): .....
- أهداف المنظمة : .....

.....

.....

- النطاق الجغرافي لعمل المنظمة :
  - ☐ وطني
  - ☐ محلي (اذكر المناطق/البلديات التي تعمل بها المنظمة بشكل خاص)

.....

.....

- معلومات عامة عن المنظمة :

.....

.....

.....

استمارة الاستبيان

ملاحظة :

يرجى قراءة وفهم كل الاختبارات المتعلقة بالسؤال وبعدها يتم تحديد الإجابة بإشارة (x) أمام الاختيار المناسب ضمن المربع المخصص له.

1) هل قامت جمعيتكم بنشاط له علاقة بحقوق الطفل خلال السنوات الخمس الأخيرة ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـ (نعم) ما طبيعة النشاط ؟

.....

.....

2) هل شاركت جمعيتكم في ورشات عمل لها علاقة بحقوق الإنسان ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـ (نعم) ما هي ومن نظّمها ؟

.....

.....

3) هل قامت جمعيتكم بإنجاز تقرير حول وضع حقوق الطفل أو حقوق الإنسان بشكل عام في ليبيا منذ سنة 2011 ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـ (نعم) الرجاء إرفاق نسخة من أحدث تقرير مع هذا الاستبيان.

4) هل للجمعية موظفين قارين ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـ (نعم) ما عددهم ؟ .....

5) هل للجمعية متطوعون ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـ (نعم) ما عددهم ؟ .....

6) ماهي مصادر تمويل جمعيتكم ؟

تمويل ذاتي ☐ تمويل حكومي ☐

تمويل خارجي ☐ مصادر أخرى تذكر ..☐.....

- هل للجمعية علاقات تعاون مع منظمات غير حكومية دولية ؟ اذكرها.

.....

.....

- هل سبق للجمعية أن تعاملت مع إحدى منظمات الأمم المتحدة ؟ (اليونسيف، UNHCR.....)
- .....

.....

- ماهي أوجه التعاون ؟

.....

.....

7) ماهي الصعوبات التي تواجهها الجمعية كي تقوم بأنشطتها ؟

.....

.....

- هل سبق للجمعية تقديم تقرير حول حقوق الطفل أو حقوق الإنسان إلى المفوضية السامية أو إلى الآليات التعاقدية ؟

نعم ☐ لا ☐

8) ماهي حاجيات الجمعية كي تقوم بأنشطتها على أكمل وجه ؟

.....

.....

9) في ما يتعلق بحماية حقوق الطفل، ماهي حاجيات الجمعية لتعزيز قدراتها الذاتية ؟ (تدريب، دراسات، إدارة جمعيات، كتابة التقارير، جمع المعلومات، التحقيق في النتهاكات....)

.....

.....

- ماهي التدريبات أو البرامج التي تحتاجها الجمعية لتعزيز قدراتها في مجال حماية حقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام ؟

.....

.....

قائمة منظمات المجتمع المدني الليبية التي شاركت في تعبئة استبيان الدراسة

ت	اسم المنظمة	اذكر المناطق/البلديات التي تعمل بها المنظمة بشكل خاص	البريد الالكتروني/ اسم الشخص المسؤول	رقم الهاتف	طريقة التعبئة
1	طيور السلام لحقوق الانسان	بلدية الزاوية / بلدية الزاوية الغرب / بلدية الزاوية الجنوب	khaledmfosman@gmail.com	0926197667	الكترونيا
2	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا	جميع المدن الليبية	nchr.libya@gmail.com	00218910319592	الكترونيا
3	منظمة نبض ليبيا للطفولة والشباب	الزاوية - الزاوية الكبرى - طابلس	abdewahab_naser@yahoo.com	0910934094 - 0916269314	الكترونيا
4	جمعية لماذا انا لحقوق المرأة	الزنتان- نالوت- ككلة-زوارة- سرت تاورغاء- مصراته- الخمس-ترهونة بني وليد- طرابلس- جادو- براك الشاطي مرزق سبها بنغازي طبرق البيضاء	empire_m97@yahoo.com	فايبر 00218917225438 وواتس	الكترونيا
5	منظمة البيان للمرأة والطفل	طرابلس الكبرى	2011goody@gmail.com	0**0218**925157747	الكترونيا
6	جمعية صناع الامل	طرابلس	Omar.forjani@gmail.com	**00218**926857134	الكترونيا
7	منظمة ليبيا للشباب	طرابلس	malhijjaji@gmail.com	00218927599805	الكترونيا
8	صناع الاملHope makers	جنزور - حي الاندلس - طرابلس - الخمس - غريان - الزاوية	hope.mekers13@gmail.com	00218928681045	الكترونيا
9	منظمة انطلق للتنمية المستدامة لحقوق الطفل	طرابلس الكبرى وقصر بن غشير	afafasa71@gmail.com	00218925164712	الكترونيا
10	المنظمة الوطنية للدفاع عن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	الزاوية	alwatnyia.org@gmail.com	00218914441707	الكترونيا
11	خطوة بخطوة لسيادة القانون وحقوق الانسان	سبها- براك الشاطئ- اوباري	stepbystep148@gmail.com	'00218926343942	الكترونيا
12	مؤسسة السبيل .للعمل الأهلي	ليبيا بالكامل	info@assabeel.org.ly	00919621342/ 0914383929	الكترونيا
13	مؤسسة الزاوية الخير	طرابلس /جنزور /الزاوية / الزاوية الجنوب / الزاوية الغرب	good.alzawia.team@gmail.com	00218928182560	الكترونيا

14	منظمة السلام لمناهضة العنف	طرابلس _ الخمس _ غريان _ الزاوية	Info@peace.org.ly	00218924150202	الكترونيا
15	رابطة اسر المفقودين والمعتقلين والمتضررين تاورغاء	منطقة تاورغاء المهجرة	bnyagaly@gmail.com	00218925859414	الكترونيا
16	جمعية النهضة الخيرية الاهلية	درنه و طرابلس و مرتوبه والبيضاء و تمنهنت وبنت فيا والوادي الاحمر والجغبوب	nafafzfznafa@gmail.com	00218911034059	الكترونيا
17	مؤسسة بلادي لحقوق الأنسان	طبرق ،المنطقة الوسطي ، منطقة طرابلس ،المنطقة الغربية	TARIK@BHR.ORG.LY	00218916655001	الكترونيا
18	مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان	نعمل داخل نطاق بلدية بوسليم في وتاجوراء وعين زارة , بلدية زليتن و الخمس وسوق الخميس وسرت	anes_ma2002@yahoo.com	00218926922192	الكترونيا
19	منظمة الامان لمناهضة التمييز العنصري	بلدية مرزق ، بلدية الكفرة ، بلدية اجدابيا ، بلدية درنة	hkadano@gmail.com	00218927901059	الكترونيا
20	المنظمة المستقلة لحقوق الإنسان	مصراته - سرت - زليتن - الخمس - سوق الخميس	iofhr2012@gmail.com	00218916655001	الكترونيا
21	متظمة مهد لحقوق الانسان	طرابلس	bensooudsen@yahoo.com	0917539122 0944880275	الكترونيا
22	منظمة المهجرين والمتضررين من جرائم التمييز في حرب 2014 بليبيا	ليبيا	ali1986alihasen@gmail.com	0925106402	الكترونيا
23	مؤسسة ليبيا للتنمية المستدامة	مصراتة – طرابلس- زليتن - الخمس - سرت	info@lfsd.org.ly	00218911915280	الكترونيا
24	المجلس الأعلى لشباب قبائل مدينة العجيلات بالداخل والخارج	العجيلات – طرابلس – الزاوية -جنزور	mohamedalkoney1995@gmail.com	'0922065037	الكترونيا
25	منطمة يد بيد للأشخاص ذوي الإعاقة	البوانيس	fawziasebha@gmail.com	'00218911001637	الكترونيا
26	جمعية شهداء دريانة	بنغازي	hamed.elgebaly1975@gmail.com	'00218926230576	الكترونيا
27	منظمة الطفولة الدولية	بنغازي	أمينة رمضان	0925319643	الهاتف
28	الشبكة الليبية للأعمال الخيرية	بنغازي	خيرية اصميدة الترهوني	0925116656	الهاتف
29	منظمة شمس لحقوق الطفل والمرأة	بنغازي	منال قريو	0917491429	الهاتف
30	مفوضية الكشاف	بنغازي	أميرة فرج الجهاني	0925116656	الهاتف
31	منظمة وطن الحقوقية	البيضاء	سعد عمران عبدالله	0924133178	الهاتف

32	جمعية الفرقان للأعمال الخيرية	اجدابيا	حامد خليفة حامد	0928384181	الهاتف
33	جمعية الأفق لحقوق الأنسان	أوباري	محفوظ الصديق سعيد	0927957001	الهاتف
34	جمعية ذكرى لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	سبها	حسن ابوكتف	0914438701	الهاتف
35	منظمة البريق لحقوق الأنسان	البيضاء	محمد المبروك يونس	0927252968	الهاتف
36	الاتحاد العام الليبي للصم	طرابلس	الصديق الجورني	0944161675	الهاتف
37	منظمة الجبل الأخضر الحقوقية	البيضاء	محمد سالم بوعجيلة	0928859743	الهاتف
38	المنظمة الحقوقية للشفافية والأصلاح	هون	عبدالسلام المهدي السنوسي	0913746170	الهاتف
39	جمعية الخنساء للمرأة الليبية	الكفرة	نجية سعد سالم	0923970227	الهاتف
40	منظمة أطفال الوادي	بني وليد	احمد مفتاح الغطاس	0927197351	الهاتف
41	جمعية جنان للأعمال الخيرية	مصراته	آ. عبدالله الزوبية	0913182207	الهاتف
42	منظمة السلام لحقوق الأنسان للأعمال الخيرية	بني وليد	عمر الفقيه	0922355456	الهاتف
43	منظمة الرونق للمرأة والطفل	بنغازي	رفيعة فرج سعد	0925103099	الهاتف
44	منظمة المستقبل للمرأة والطفل	بنغازي	غادة خليفة العبيدي	0925346153	الهاتف
45	منظمة اطفال المنارة	بنغازي	فوزي سالم عقيلة محمد	0924825665	الهاتف
46	جمعية الطفل الليبي للأعمال الخيرية	بنغازي	فاطمة علي السلطني	0924322237	الهاتف
47	منظمة الطموح لرعاية حقوق الطفل والمرأة	بنغازي	نعيمة ميلود موسى	0925128515	الهاتف
48	منظمة اطفال بنغازي	بنغازي	اشرف سعد الدرسي	0925766218	الهاتف
49	منظمة الرونق للثقافة والفنون	بنغازي	ثريا فوزي الهوني	0944718382	الهاتف
50	الاتحاد الليبي لمنظمات ذوي الاعاقة	بنغازي	محمد الساحلي	0911039048	الهاتف
51	مؤسسة أفاق للحقوق والتنمية	صبراتة	عبدالله الطاهر احمد	0918528496	الهاتف
52	جمعية الأيادي الطيبة	بنغازي	فاطمة محمد عبد الكريم	0925055365	الهاتف

53	جمعية الوداد لحقوق المرأة	القطرون	ميمونة أحمد محمد	0924343032	الهاتف
54	جمعية الأم والطفل	الكفرة	حسين علي قلمي	0922321372	الهاتف
55	جمعية وفاء ليبيا للأعمال الخيرية ورعاية الطفل	براك الشاطئ	محمد الشاطئ	0922777375	الهاتف

محضر الاجتماع التشاوري مع المنظمات الحقوقية المحلية حول

مناقشة المسودة الخاصة بدراسة منظمات المجتمع المدنى الليبية التحديات والاحتياجات

مكان انعقاد الاجتماع :- مكتب لا سلام بدون عدالة – طرابلس .

التاريخ:- يوم الاثنين الموافق 2019/9/3.

التوقيت:- 03:00 م.

الحضور :-

- **محمود الحجاجي** — **منظمة لا سلام بدون عدالة.**
- **ميمون يوسف الشيخ** — **منظمة بلادي لحقوق الإنسان.**
- **مفيدة المصري** — **منظمة انطلق للتنمية المستدامة لحقوق الطفل.**
- **محمد رضوان رحيل** — **رابطة أسر المفقودين والمتضررين تاورغاء.**
- **عقيل ابراهيم رجب** — **منظمة الارادة للأعمال الخيرية.**
- **لمياء طارق البدري** — **منظمة شباب ليبيا.**
- **وليد عوض الزوي** — **المركز الاستشاري لحقوق الانسان.**
- **علي خليفة الشاوي** — **المنظمة الوطنية للدفاع لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.**
- **محمد خالد عصمان** — **جمعية طيور السلام لحقوق الانسان.**

الهدف من الاجتماع:-

مناقشة الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة الخاصة بمنظمة **لا سلام بدون عدالة** حول التحديات والاحتياجات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني الليبية.

الاجتماع :-

قام السيد محمود الحجاجي بالترحيب بجميع المنظمات ، وتقديم نبذة مختصرة عن الدراسة والجهات القائمة بها ، كذلك السبب الرئيسي من هذا الاجتماع التشاوري .

نتائج الاجتماع:-

ناقش الحضور الاجتماع وقد كان أغلب التركيز حول النتائج والتوصيات، و فيما يلي أهم الملاحظات و التعليقات التي تم النقاش عليها وهي كالتالي:-

- بخصوص النقطة رقم 4 في الاستنتاجات والتي تنص على مغادرة عدد بير من المنظمات الدولية الغير حكومية من ليبيا، تمت التعليق أن هذه النتيجة أدت الى جعل المنظمات المحلية الليبية لم تعد تحب العمل مع المنظمات الدولية ولم تعد تثق بها.
- بخصوص النقطة رقم 5 في الاستنتاجات والتي تنص على قلة الدعم الحكومي والخارجي، حيث تم التعليق على أن الدعم الحكومي موجود ولكن لم تقم الحكومة بتقديم الدعم، وقد أصبحت هناك بعض المؤسسات الحكومية يقوم موظفيها بتأسيس جمعيات خيرية ومنظمات محلية، وهم من يقومون بأخذ هذا الدعم، أو يتم تقديم هذا الدعم الى المنظمات الخاصة بها فقط . بالتالي التمويل موجود ولكن لا تستطيع الوصول اليه.
- بخصوص النقطة رقم 6 في الاستنتاجات عدم توفر برامج وتدريبات متخصصة حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وكتابة التقارير. حيث تم الاتفاق علي هذه النقطة وبشدة من قبل الحضور.
- النقطة رقم 5 في التوصيات والتي تنص على خلق كوادر وطنية في مجال التدريب على حقوق الطفل وآليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان والتفكير في برامج لتدريب المدربين. طلب أن يتم اضافة كلمة المحليين أي **(المدربين المحليين).**
- النقطة رقم 9 تحتاج الى تعديل أي اضافة هذه الجملة (دعم وتعزيز المنظمات في ادارة التمويل).

التوصيات :-

طلب الحضور في هذه الدراسة بإضافة نقطيتين مهمتين في النتائج وهما:-

- يوجد هناك العدد من النشطاء المدنيين (فئة البدون) في ليبيا لا يحملون الجنسية الليبية ولا يستطيعون تأسيس منظمة مجتمع مدني تسمح لهم بالعمل وممارسة حقوقهم كذلك لا تستطيع هذه الفئة السفر أو الحصول على تدريبات خارج ليبيا.
- عدم وجود قانون ينظم حق الوصول الى المعلومة، كذلك أن الدولة غير شفافة بهذا الخصوص.

الختام:-

في نهاية هذا الاجتماع طلب السيد محمود الحجاجي من الحضور بإعطاء رأيهم بصورة عامة لهذه الدراسة ، وقد كانت تعليقاتهم كالتالي:-

- ✓ معجبون جدا من هذه الدراسة، حيث أنها شاملة وغطت تقريبا جميع المشاكل، .
- ✓ لقد وجدت كل شيء في هذه الدراسة، فهي ملامسة للواقع التي تعيشه المنظمات حاليا .
- ✓ أعجبتني جميع المعلومات الموجودة في هذه الدراسة ، وتعتبر مصدر ممتاز للمعلومات ، كذلك لامست أهم القضايا والمشاكل التي نعاني منها نحن كمنظمات حقوقية محلية.

- ✓ الدراسة رائعة وشاملة وملمة بجميع الأمور، سعدت جدا بهذا العمل الرائع.

في الختام قام السيد محمود الحجاجي بتقديم الشكر الى جميع الحضور، وانتهى الاجتماع على تمام الساعة 5:30مساء.

محضر اجتماع

عقد الاجتماع يوم الاربعاء الموافق 2019.08.28، من الساعة (5:00 – 7:30 مساءا)

بمقر جمعية حقوق الطفل بنغازي

الحضور

1) فاطمة علي السلطني، رئيس مجلس إدارة جمعية الطفل الليبي للأعمال الخيرية.
2) عيسى أحمد بوعجيلة، نائب رئيس مجلس ادارة جمعية الطفل الليبي.
3) نعيمة ميلود موسى، رئيس منظمة الطموح لرعاية حقوق الطفل والمرأة.
4) خيرية فرج الفرجاني، أخصائية اجتماعية.
5) أِشرف سعد الدرسي، رئيس منظمة أطفال بنغازي.
6) ثريا فوزي الهوني، منظمة الرونق للثقافة والفنون
7) محمد الساحلي، الاتحاد الليبي لمنظمات ذوي الاعاقة.
8) ابراهيم البركاوي، نائب رئيس مجلس ادارة جمعية حقوق الطفل بنغازي.
9) عمر الفاخري، مدير فرع مفوضية المجتمع المدني بنغازي.
10) ناصر عبدالرحيم الككلي، جمعية حقوق الطفل بنغازي.

بنود جدول الاعمال

مناقشة تقرير دراسة احتياجات منظمات المجتمع المدني.

بدء الاجتماع

افتتح الاجتماع السيد ناصر الككلي بكلمة ترحيبية بالحضور، وتعريفهم بالدراسة وبالجهات القائمة عليها، و بالغرض من هذا الاجتماع، واقترح ان يقوم الحضور بالتعريف بأنفسهم، قبل البدء في استعراض التقرير موضوع الاجتماع.

وبعد ان انتهى الحضور من تقديم انفسهم واعطاء نبذة مختصرة عن منظماتهم، تم استعراض تقرير الدارسة بتلاوته وعرضه، والتركيز على اهم النتائج التي خلصت اليها الدارسة.

وقد تناول الحضور تباعا مناقشة ما جاء في التقرير، وقد اكدوا جميعا على ما يلي:

1) أهمية الدراسة، والموضوع الذي تناولته.
2) صحة النتائج التي انتهت اليها الدراسة، وهي تعكس حال كل المنظمات المدنية وليس فقط العاملة في مجال حقوق الطفل والانسان.
3) جميع المنظمات بحاجة الى التعرف على الآليات الدولية لحماية حقوق الطفل.
4) حاجة المنظمات الى الدعم من اجل القيام بمهامها.
5) حاجة المنظمات الى التدريب في كافة المجالات التي وردت في توصيات الدارسة، وخاصة في مجال التكنولوجيا ما يمكنها من كيفية التواصل مع باقي المنظمات وخاصة الدولية منها.

الإنتقادات

من ان الحضور اكدوا على اتفاقهم حول نتائج وتوصيات الدارسة، الا ان بعضهم ابدى بعض الانتقادات على الدارسة، كان اهمها:

1) قلة عدد المنظمات التي استهدفت بالدراسة.
2) تركيز الدراسة على المنظمات الحقوقية فقط.
3) الاعتماد في التواصل مع المنظمات على الايميلات، وعدم بدل جهد اكبر في محاولة الوصول للمنظمات ومقابلتها بشكل شخصي.
4) عدم استهداف الدراسة للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في ليبيا، في مجال حقوق الطفل والانسان.

الملاحظات والتوصيات

قبل ان ينهي الحضور الاجتماع، طلبوا تسجيل بعض الملاحظات والتوصيات، آملين في ان تحظى باهتمام القائمين على الدراسة، وهي كالتالي:

1) اجراء دراسة تستهدف المنظمات الدولية غير الحكومية (الأجنبية) العاملة في ليبيا، للتعرف على دورهم والمعايير التي تعتمدها في التواصل مع المنظمات المحلية، وآلية دعمها، وكذلك معرفة التحديات التي تحول دون عملها مع المنظمات المحلية بشكل افضل.
2) تعميم هذه الدارسة على اكبر عدد من المنظمات المحلية، من خلال عقد مؤتمرات او ورش عمل، لتطويرها، و الخروج ببرنامج عمل بالشراكة مع الحكومة والجهات المختصة، يسهم في معالجة كل المشاكل التي رصدتها الدراسة.
3) الحرص على ان لا تكون توصيات هذه الدراسة، مثل بعض سابقاتها، مجرد توصيات، بدون أي برامج عمل حقيقية تصل الى اكبر عدد من المنظمات العاملة في مجال حقوق الطفل والانسان.
4) التأكيد على ان يعقب هذه الدراسة تدريبات في مجال ادارة المنظمات وفق افضل الاساليب الحديثة التي تمكن المنظمات من تحقيق اهدافها، وتدريبات في مجال كيفية استقطاب التمويل، وكذلك حول آلاليات الحماية .

وقد ختم الاجتماع بكلمة من السيد عمر الفاخري مدير مفوضية المجتمع المدني بنغازي، والذي اكد على اهمية الدراسة والنتائج التي وصلت اليها، وبأن المفوضية ستكون على استعداد كامل للتعاون مع جمعية حقوق الطفل، ومنظمة لا سلام بدون عدالة، في أي برامج او مشاريع تهدف لتنفيذ توصيات الدارسة، في المستقبل. كما اكد السيد عمر الفاخري، على ان المفوضية ستعمل على التواصل مع باقي المنظمات الحقوقية، بخصوص موضوع هذا الاجتماع، وتشجيعهم على تواصل معا من اجل الاستعداد لاي برامج او تدريبات في المستقبل.

انتهى الاجتماع